

انطلاق مؤتمر لبنان والنازحون واللاجئون الجميل: لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع
الملف إلا بعد إنساني
الوكالة الوطنية للاعلام : الخميس 31 آذار 2016 الساعة 15:23



باشر مؤتمر "لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة" الذي ينظمه "بيت المستقبل" بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، أعماله بجلسة افتتاحية صباح اليوم تحدث فيها الرئيس أمين الجميل، وزير التربية والتعليم العالي الياس بوصعب، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي.

الجميل

وألقى الجميل كلمة "بيت المستقبل"، وجاء فيها: أهلا وسهلا بكم الى هذه الورشة الفكرية، لبنانيين وعربا وأجانب، رسميين وباحثين وأكاديميين، لنفكر معا في سبل معالجة قضية النازحين/اللاجئين من سوريا الى لبنان، وهي أسوأ أزمة منذ قبل عشرين عاما، وهي ورشة تحتاج الى فكركم وخبرتكم ومهاراتكم. هذه سمة دائمة لبيت المستقبل الذي درج منذ تأسيسه الاوّل عام 1977، وبعد تأسيسه الثاني عام 2014، على طرح القضايا الساخنة والمعاصرة بغرض مقاربة منطلقاتها وواقعها، واستخلاص العبر والنتائج والحلول المقترضة.

لا شك ان معاناة الشعب السوري جراء الكوارث والمآسي التي تشهدها البلاد منذ خمس

سنوات ولا تزال، رغم الهدنة ورعايتها الدولية، تشكل واحدة من أسوأ الكوارث في العالم، بل هي نوع من النكبة تذكر بالحرب اللبنانية التي استمرت عقدين من الزمن . ولا شك انه لا يصح انسانيًا و اخلاقيًا وعربيًا الا ان ينبري لبنان منفتحًا، متضامنًا، حاضنًا، مقدما كل امكاناته، قلبًا وقالبا للتخفيف من حدة المأساة ووطأة الازمة، خاصة وان لبنان صاحب تجربة في هذا المجال، مذ تحول البلد، ليس وطنًا بديلا، هذا لم يكن يوما ولن يكون، بل مذ تحول بيتا دافئا يؤوي الاخوة الفلسطينيين منذ النكبة. وكانت النتيجة تداعيات كادت لتكون وجودية من خلال توريط لبنان بمشاكل الكبار وحساباتهم ومصالحهم، فصارت اللعبة أكبر من اللبنانيين والفلسطينيين، وتحول بلدنا ساحة اقليمية تتصارع فوقها دول القرار ولوبيات النفوذ. وتلقى لبنان جراء ذلك ضربات موجعة على المستويات السيادية والامنية والانمائية والمعيشية.

بل كانت ثورات على الداخل وفي الداخل لامست خط الاحتلال وخاطبت الوطن البديل. ولم يخرج لبنان من هذه التجربة الا منهكا، ودفع ثمن ضيافته وأخوته وضعف سلطته مرسوم تجنيس شكل بدلا عن ضائع للتوطين، وأدى الى تغيير كبير في ديموغرافية سكانه."

وسأل الجميل: "هل التاريخ يعيد نفسه؟ لا شيء يضمن عودة الأخوة السوريين الى بلدهم.

من يقول إن الوضع سيستقر غدا أو بعد غد؟ إن التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر، وفق برنامج واضح المعالم يقوم على ما يلي:

أولا: حسن الضيافة وتأمين سبل العيش الكريم واللائق للنازحين، وهذا يحتم أن تبقى الدولة دولة في كل القضايا، لا سيما السيادية والسياسية والامنية وفي كل قضية تمس حقوق اللبنانيين. ورغم أن لبنان ليس طرفا في اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، الا أنه شريك في التضامن الدولي ازاء المآسي. وهذه الاتفاقية تعترف بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة. ومع امتداد فترة النزوح واستنزاف المدخرات الشخصية والامكانات الرسمية والدولية، سيصاب الوضع بضعفين: سيصبح اللاجئون أكثر ضعفا على المستويين الاقتصادي والمعيشي، وستصبح الدول المضيضة أقل قدرة على القيام بالخدمات الأساسية للمجتمع الضيف. وهنا يلحظ التقرير المعد من قبل الدولة اللبنانية والبنك الدولي أن الآثار السلبية على لبنان خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2014 نتيجة النزاع في سوريا هي حوالي:

7.5 -مليار دولار خسارة في الارباح.

-انخفاض في تحصيل الإيرادات الحكومية بنسبة 1.6 مليار دولار.

-ارتفاع إنفاق الدولة بنسبة 1.2 مليار دولار لتغطية الطلب على الخدمات العامة.

-ارتفاع البطالة إلى 14% نتيجة تدفق العمالة السورية.
-إحصاء نحو 70% من اللاجئين السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد بـ3,84 دولار يوميا.

ثانيا: تفعيل التدابير التقييدية التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الاعداد وتحديد الفارق بين اللاجئين الفعلي واللاجئ السوري، وبالتالي فرز اللاجئ الحقيقي عن الفئة المموهة التي تفتقر الى معايير واقع اللجوء، خصوصا أن أحد أسباب الانعكاسات الاقتصادية السيئة توزع 17% فقط من اللاجئين على المخيمات العشوائية، بينما ينتشر الباقون على الأراضي اللبنانية بشكل استثنائي. وهنا لا بد من الإشارة الى الورقة التي أعدتها وزارة الشؤون وأقرها مجلس الوزراء وهي تلحظ شرطين لتوفر صفة اللجوء هما: أن تكون حياة اللاجئ في خطر وأن يكون من مناطق محاذية للبنان (من يسكن في مناطق قريبة للحدود التركية، يجدر به اللجوء الى تركيا، وكذلك بالنسبة إلى المناطق القريبة من الأردن، علما أن 20% من اللاجئين أتوا من حلب البعيدة جدا عن الحدود اللبنانية).

ثالثا: يجب أن يتربص لبنان مشكلة مستقبلية ناتجة من عنصرين أساسيين: وجود آلاف النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة. وفي مسح أجرته المفوضية العليا للاجئين وشمل أكثر من ستة آلاف مولود سوري جديد على الاراضي اللبنانية، ثبت أن 72% منهم لا يحملون شهادة ولادة رسمية، مما يطرح مشكلة الاعتراف بهم من قبل السلطات السورية ويعزز بقاءهم في الارض التي ولدوا فيها. وتجدر الإشارة هنا الى انعكاس ما تسرب من معلومات عن حرق وتلف من سجلات الأحوال الشخصية والدوائر العقارية في بعض المناطق السورية.

رابعا: ضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الأمن والاستقرار، ويضمن حق الدولة على إقليمها، وحقوق اللبنانيين على كل الصعيد.

خامسا: التعامل مع قضية النازحين الانسانية كواقع مؤقت وليس كأمر واقع دائم، ووضع الآليات التي تؤمن عودتهم الى ديارهم فور استتباب الامن جزئيا لا شموليا، فالنزوح يصبح دون موضوع ودون سبب اذا ما استقرت منطقة وخلت من الاضطرابات ناحية من أرض سوريا الشاسعة، وهذا قرار لا خيار."

أضاف: "إن هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها في غياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على إجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي إنقاذا للبنانيين وللسوريين ايضا. وهنا يجدر التساؤل: هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية إبقاء البلاد من

دون محاور رسمي مأزون يدافع عن حقوق البلاد، وبالتالي يسمح بالعبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمدد وتأقلم النازحين، من دون حسيب أو رقيب، تمهيدا للتوطين؟ ومن الواضح أن الجهات الدولية العاملة في لبنان "أخذة راحتها" بسبب فقدان القيادة العليا للبلاد. إن هذا الرئيس القادر من شأنه أن ينقل لبنان من حالة الفراغ والتعطيل وانحلال المؤسسات، الى حالة دولة طبيعية قادرة على اتخاذ القرارات وحماية تنفيذها، وعلى منع التوطين، الفلسطيني والسوري، والعمل على تأمين حق العودة. كما أن على المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في رفق لبنان بالمساعدات، ليلقى قادرا في الامن وفي الانماء، والا سيتحول في غفلة من الزمن الى قلعة للارهاب، ومصدرا لتيارات تكفيرية عابرة للمناطق والحدود. واذا كان وقف الهجرة غير الشرعية مفيدا لاوروبا والغرب، الا ان هذا التصرف الجهوي يعالج جزءا من المشكلة، ويبقى الصاعق ممكن التشغيل في أي لحظة."

وأعلن الجميل أن "لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع ملف اللاجئين، سواء الفلسطينيين او السوريين، الا بعد انساني، لا سياسي، وبعقلية الضيافة لا الاستثمار أو المتاجرة، لأن التعامل السياسي مستحيل بسبب دقة الوضع في لبنان المقسوم عموديا بين اصطفافين، ولأن التعامل الاجتماعي-الاقتصادي صعب بسبب هشاشة هيكل البنى التحتية في لبنان، من الماء والكهرباء والصحة والتربية، الى البنية المالية.

لكل هذه الأسباب الأنفة، ولأسباب تتعلق بخصوصية لبنان السياسية، والطائفية - المذهبية، والامنية، والبنوية، والاقتصادية- الاجتماعية، ولوجوب تحرير لبنان من كثافة اللجوء التي تفوق قدراته وقد تتحول الى عامل تفجير ومصدر ارهاب، ولارتفاع حالات الجرائم الفردية التي يعود بعضها الى بيئة اللجوء وطبيعة عيشها المفتقرة الى الحد الأدنى من الرعايتين الامنية والحياتية، ولارتفاع نسبة البطالة وايضا الهجرة لدى اللبنانيين، بسبب كل ذلك، يقتضي اعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي، بحيث يصار الى اعتماد نظام ينهض على العناصر التالية:

1- تحميل المجتمع الدولي كلفة النزوح، ومد الدولة المضيفة بالتمويل اللازم لتأمين الحد الأدنى لعيش لائق للمهجر، وفق آلية نافذة على أصلها دون حاجة الى مؤتمرات لحشد أصدقاء الدولة المضيفة وتسييل التبرعات.

2- إستنفار دولي لمعالجة اسباب النزوح في دولة المنشأ، وتأمين حق، لا بل واجب العودة للنازح الى بلاده.

3- في حال الاخفاق، وضع خطة لتوزيع اللاجئين على الدول القادرة على استضافتهم سكانيا واقتصاديا، بمعنى توسيع مدى استقبال اللاجئين في الجغرافيا والاقتصاد، بدل

أن يكون محصورا في الدول المجاورة لدولة المنشأ. هذا التدبير العادل، يخفف الأعباء التي يتكدها لبنان، كما بعض الدول الأوروبية وغيرها. إنها مسؤوليتنا جميعا، فلنعمل جديا وسريعا لتدارك المفاعيل الكارثية لهذه الأزمة."

وختم الجميل: "الوضع في غاية الدقة، اربعة ملايين لبناني على أرض لبنان ومليونان وثلاثمئة الف لاجئ فلسطيني وسوري. يكفي هذا المشهد وهو أوفى تعبير وأصدق تقرير. نحن أمام لحظة تاريخية، لحظة التحولات الدراماتيكية في أي اتجاه. إنها قنبلة موقوتة يمكن أن تفجر في أي لحظة. تتفجر بوجه الجميع، لبناني أو عربي أو أجنبي. في عصر العولمة، نعيش جميعنا في قرية واحدة. المسؤولية كونية. على الصعيد اللبناني، هناك ضرورة لرص الصفوف، لتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن، لتعزيز وتضامن كل قوى الاعتدال، تفعيل المؤسسات الدستورية والقانونية والإدارية - بالطبع، بدء بانتخاب الرئيس بالأمس قبل اليوم. هنالك ورشة كبيرة تنتظرنا بالكامل، مع ورش أخرى على أكثر من صعيد. المطلوب جهد جماعي يحفظ مجتمعاتنا والإنسان."

بو صعب

واعتبر بو صعب أن "لبنان يعاني أزمات متلاحقة منذ أربعينات القرن الماضي نتيجة النزوح الفلسطيني من أرضه الذي كان موقتا ونتيجة تنفكك الدولة وعدم الإتفاق على مصلحة لبنان بسبب الإختلافات السياسية الكبيرة، مما أدى الى أن يصبح الموقت دائما."

وقال: "لا شيء يبشر بأن هذه الأزمة يمكن أن تحل. وهذا يفتح بابا للأزمة الأكبر والأخطر التي نعيشها الآن، أزمة النزوح السوري. لقد أصبح عدد النازحين نصف عدد سكان لبنان تقريبا، وهذا لم يحدث في أي بلد آخر في العالم." ورأى أن "الاختلافات القائمة تؤدي الى عدم التعامل بشكل جدي مع مسألة النزوح التي خلقت كوارث أمنية واقتصادية واجتماعية وصحية وتربوية ومالية، بحيث أن لبنان لم يعد قادرا على تحمل كل هذه التداعيات."

وأضاف: "في الشأن التربوي لدينا في المدارس الرسمية نحو 250 ألف تلميذ لبناني، و450 ألف تلميذ سوري، وهناك بعض المدارس الرسمية 90 في المئة من طلابها من السوريين. وعندما توليت مسؤولياتي وضعت خطة لتأمين المدارس للنازحين لكي لا يتحولوا الى مشاريع ارهاب، فنكون بذلك نساهم في ضرب امننا واستقرارنا اقتصاديا. ولحظت الخطة تعليم كل طفل موجود على الأراضي اللبنانية، ولكن ليس على حساب الطالب اللبناني. وطلبنا من المجتمع الدولي مساعدتنا في تعليم النازحين السوريين والبدء بمساعدة اللبنانيين والمدارس اللبنانية اولا، وكانت الخطة متكاملة، وهي تشمل تمويل بناء مدارس، وتطوير المنهج لدينا ليصبح تفاعليا." وأشار الى "أن كثيرا من الأمور يعانيتها القطاع التربوي اللبناني بسبب شح التمويل.

وعندما أطلب من مجلس الوزراء رصد ملياري ليرة لترميم شبكات المياه في مدارس شبه مهترئة، يأتي الرفض بحجة أن الأموال غير متوافرة. من هنا الخطة التي وضعت مع المجتمع الدولي تنص على إيلاء المجتمع الحاضن الأهمية، لأنه يتحمل أعباء أكثر من طاقتة. لقد لحظت هذه الخطة معاملة الطالب اللبناني مثل الطالب السوري، فمثلاً يدفعون رسوم تسجيل الطالب السوري ويعطونه كتباً مجانية، فنفس الشيء يجب ان يعطى للطالب اللبناني. وتأتي المساعدات الدولية الآن على هذا الأساس، خصص لنا السنة الماضية نحو ثلاثين مليون دولار ونتوقع هذه السنة نحو 90 مليون دولار. ولقد أعلن رئيس البنك الدولي خلال زيارته الأخيرة عن قرض ميسر للبنان بقيمة مئة مليون دولار مساعدات.

وقال: "لقد أعلن آخر تقرير للبنك الدولي أن لبنان خسر منذ بداية النزوح السوري الى اليوم 13 مليار دولار، 6،5 مليارات منها فقط عام 2015، وإذا اكملنا على هذا المنوال فتعلمون ماذا سيحل بالإقتصاد اللبناني حيث وصلت البطالة الى نحو 20 بالمئة." وتناول بو صعب موضوع النزوح، فرأى أن "النازح أتى لسبب قسري، وعندما تنتفي الأسباب يجب أن يعود الى بلده، لبنان فتح ابوابه للسوريين، ومن مصلحة السوريين أن نساعدهم في العودة الى بلادهم، خصوصاً أن هناك مناطق آمنة وسيصبح هناك مناطق آمنة أكثر من الآن وصاعداً."

وختم: "تبدأ الحلول بانتخاب رئيس للجمهورية، لأن غيابها لا جدية في التعامل مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية، كلنا نعرف وضع الحكومة حيث الاختلاف على كل شيء. مجلس النواب شبه معطل، الوضع بغياب الرئيس ليس سليماً. يجب ان نتفاهم على اننا نريد ان نعيش كلبنانيين مع بعضنا البعض، لا احد يمكنه ان يلغي الآخر، ولهذا هناك اناس يجب ان يغيروا تفكيرهم ويقتنعوا بالشراكة الحقيقية، ولا يمكن اليوم ان نظل نعيش في ظل الأجواء التي كانت سائدة قبل عام 2005، فبعد 2005 تمت عودة قيادات كانت مغيبة ولها دورها، ويجب ان يتعاطوا معها على هذا الأساس، وهذه هي الشراكة الحقيقية، وعندما تصبح هناك قناعة بهذه الشراكة تبدأ الحلول ويتم انتخاب رئيس للجمهورية."

الصلح

وتطرق السفير الصلح الى مسألة النزوح السوري وتداعياته. وطالب الجامعة العربية "بإنشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنباً الى جنب مع وزارة الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تدهم لبنان. وراى ان لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين وان العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية انما يؤشر الى امكانية استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية. هذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة النأي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية، كما يخشى انتشار

اجواء من الفوضى في بعض مناطق من جنوب لبنان مما يهدد دور اليونيفيل والقرار، 1701 مما يعطي اسرائيل ذريعة للتدخل بشكل او آخر. ومما يزيد الإرباك على الساحة اللبنانية. وتناول الصلح "الشلل في عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية وفي طليعتها الفراغ في سدة الرئاسة". وتطرق الى الفساد في لبنان الذي غذاه الوجود السوري ولم تخل إدارة منه. وتعطل عمل مؤسسات الرقابة التي أصبحت صورية.

ورأى أن "أبرز المكتسبات الضائعة تتمثل في عدم استكمال ملف النفط والغاز المتوافرين في المياه الإقليمية اللبنانية، وهي كميات واعدة تقدر ب 30 و40 مليار برميل نفط و122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي."

انور دركزلي

أما مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافى تداعيات أزمة النازحين السوريين، وعبر أخيراً عن دعم سيغريد كاغ ل"بيت المستقبل" وللنشاطات التي يقوم بها في هذا المجال.

مؤتمر " لبنان والنّازحون واللاجئون " في "بيت المستقبل"
الجميل: الحل بانتخاب الرئيس والانفتاح الحذر
وكالة الانباء المركزية : الخميس 2016-3-31

المركزية-شدد الرئيس أمين الجميل على ضرورة أن تتعامل الدولة اللبنانية مع أزمة اللجوء السوري بانفتاح، ولكن أيضا بحذر، معتبرا أن الحل يبدأ بانتخاب رئيس الجمهورية القادر، بحكم موقعه الدستوري، على اجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي انقاداً للبنانيين وللسوريين ايضاً .

افتتح مؤتمر " لبنان والنّازحون واللاجئون: التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة" الذي ينظمه بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، اعماله صباح اليوم بجلسة تحدث فيها الرئيس أمين الجميل، وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي.

الجميل: وأكد الرئيس الجميل في كلمته أن لا شك في ان معاناة الشعب السوري جراء الكوارث والمآسي التي تشهدها البلاد منذ خمس سنوات ولا تزال، على رغم الهدنة ورعايتها الدولية، تشكل واحدة من أسوأ الكوارث في العالم، بل هي نوع من النكبة تذكرّ بالحرب اللبنانية التي استمرت عقدين من الزمن. ولا شك في انه لا يصحّ انسانياً واخلاقياً وعربياً الا ان ينبري لبنان منفتحاً، متضامناً، حاضناً، مقدماً كل امكاناته، قلباً وقالباً للتخفيف من حدة المأساة ووطأة الازمة، خصوصا صاحب تجربة في هذا المجال، مذ تحول البلد، ليس وطناً بديلاً، هذا لم يكن يوماً ولن يكون، بل بيتاً دافئاً يؤوي الاخوة الفلسطينيين منذ النكبة. وكانت النتيجة تداعيات كادت لتكون وجودية بفعل توريط لبنان بمشكلات الكبار وحساباتهم ومصالحهم، فصارت اللعبة أكبر من اللبنانيين والفلسطينيين، وتحول بلدنا ساحة اقليمية تتصارع فوقها دول القرار ولوبيات النفوذ. وتلقى لبنان جراء ذلك ضربات موجعة على المستويات السيادية والامنية والانمائية والمعيشية.

وسأل الرئيس الجميل هل التاريخ يعيد نفسه؟ لا شيء يضمن عودة الأخوة السوريين

الى بلدهم، مشدداً على أن التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر، وفق برنامج واضح المعالم يقوم على ما يلي: اولاً: حسن الضيافة وتأمين سبل العيش الكريم واللائق للنازحين، وهذا يحتم أن تبقى الدولة دولة في كل القضايا، لا سيما السيادية والسياسية والامنية وفي كل قضية تمسّ حقوق اللبنانيين. وعلى رغم أن لبنان ليس طرفاً في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أنه شريك في التضامن الدولي ازاء المآسي. وهذه الاتفاقية تعترف بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة. ومع امتداد فترة النزوح واستنزاف المدخرات الشخصية والامكانيات الرسمية والدولية، سيصاب الوضع بضعفين: سيصبح اللاجئون اكثر ضعفاً على المستويين الاقتصادي والمعيشي، وستصبح الدول المضيفة أقل قدرة على القيام بالخدمات الاساسية للمجتمع الضيف .

ثانياً: تفعيل التدابير التقييدية التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الاعداد وتحديد الفارق بين اللاجئ الفعلي واللاجئ السوري، وتالياً فرز اللاجئين .

ثالثاً: يجب ان يترقب لبنان مشكلة مستقبلية ناتجة من عنصرين أساسيين: وجود آلاف النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة .

رابعاً: ضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الامن والاستقرار، ويضمن حق الدولة على اقليمها، وحقوق اللبنانيين على كل الصعد.

خامساً: التعامل مع قضية النازحين الانسانية كواقع مؤقت وليس كأمر واقع دائم، ووضع الآليات التي تؤمنّ عودتهم الى ديارهم فور استتباب الامن جزئياً لا شمولياً، فالنزوح يصبح دون موضوع ودون سبب اذا ما استقرت منطقة وخلت من الاضطرابات ناحية من أرض سوريا الشاسعة، وهذا قرار لا خيار.

وأكد الجميل أن هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها في غياب رئيس الجمهورية، القادر، بحكم موقعه الدستوري، على اجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي انقاداً للبنانيين وللسوريين ايضاً.

وتساءل : هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية هي إبقاء البلاد من دون محاور رسمي يدافع عن حقوق البلاد، ويسمح تاليا بالعبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمدد وتأقلم النازحين، من دون حسيب أو رقيب، تمهيداً للتوطين؟، علما ان هذا الرئيس القادر من شأنه أن ينقل لبنان من حال الفراغ والتعطيل وانحلال المؤسسات، الى حالة دولة طبيعية قادرة على اتخاذ القرارات وحماية تنفيذها، وعلى منع التوطين، الفلسطيني والسوري، والعمل على تأمين حق العودة. كما ان على المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في رفق لبنان بالمساعدات، ليبقى قادراً في الامن وفي الانماء، والا سيتحول في غفلة من الزمن الى قلعة للارهاب، ومصدراً لتيارات تكفيرية عابرة للمناطق والحدود . واذا كان وقف الهجرة غير الشرعية مفيداً لاوروبا والغرب، الا ان هذا التصرف الجهوي يعالج جزءاً من المشكلة، ويبقي الصاعق ممكن التشغيل في أي لحظة.

ودعا الجميل إلى اعادة النظر بالمنظومة القانونية الخاصة بالجوء على المستوى اللبناني والدولي، بحيث يصار الى اعتماد نظام ينهض على العناصر الآتية:

-تحميل المجتمع الدولي كلفة النزوح، ومدّ الدولة المضيفة بالتمويل اللازم لتأمين الحد الأدنى لعيش لائق للمهجر، وفق آلية نافذة على أصلها دون حاجة الى مؤتمرات لحشد أصدقاء الدولة المضيفة وتسييل التبرعات.

-إستنفار دولي لمعالجة اسباب النزوح في دولة المنشأ، وتأمين حق، لا بل واجب العودة للنازح الى بلاده.

-في حال الاخفاق، وضع خطة لتوزيع اللاجئين على الدول القادرة على استضافتهم سكانياً واقتصادياً، بمعنى توسيع مدى استقبال اللاجئين في الجغرافيا والاقتصاد، بدلا من أن يكون محصوراً في الدول المجاورة لدولة المنشأ. هذا التدبير العادل، يخفف من الأعباء التي يتكبدها لبنان، كما بعض الدول الأوروبية وغيرها..

بو صعب: من جهته، اعتبر وزير التربية بو صعب أن لبنان يعاني من ازمان متلاحقة منذ اربعينات القرن الماضي نتيجة النزوح الفلسطيني من ارضه الذي كان موقتا ونتيجة

نتفكك الدولة وعدم الإتفاق على مصلحة لبنان بسبب الإختلافات السياسية الكبيرة ما أدى الى تحول الموقت دائما .

وأشار إلى أن لا شيء يبشر بان هذه الأزمة (السورية) يمكن ان تحل. وهذا يفتح بابا للأزمة الأكبر والأخطر التي نعيشها الآن، أزمة النزوح السوري ، معتبرا ان الإختلافات الموجودة تؤدي الى عدم التعاطي بشكل جدي مع هذه المسألة التي خلقت كوارث امنية واقتصادية واجتماعية وصحية وتربية ومالية بحيث ان لبنان لم يعد قادرا على تحمل كل هذه التداعيات.

وأعلن بو صعب أن "في الشأن التربوي لدينا في المدارس الرسمية نحو 250 ألف تلميذ لبناني، و450 ألف تلميذ سوري، وفي بعض المدارس الرسمية يشكل السوريون ما نسبته 90 بالمئة من الطلاب، مشيرا إلى أننا طلبنا من المجتمع الدولي مساعدتنا بتعليم النازحين السوريين والبدء بمساعدة اللبنانيين والمدارس اللبنانية اولا .

ولفت إلى كثير من الأمور التي يعاني منها القطاع التربوي اللبناني بسبب شح التمويل. وأعلن أن : عندما اطلب من مجلس الوزراء رصد ملياري ليرة لترميم شبكات المياه في مدارس شبه مهترئة يأتي الرفض بحجة ان الأموال غير متوفرة. من هنا نصت الخطة التي وضعت مع المجتمع الدولي على ايلاء المجتمع الحاضن الأهمية لأنه يتحمل اعباء اكثر من طاقته. لقد لاحظت هذه الخطة معاملة الطالب اللبناني مثل الطالب السوري، فمثلا تدفع الجهات الدولية رسوم تسجيل الطالب السوري ويعطى كتبا مجانية، يجب أن ينطبق الأمر نفسه على الطالب اللبناني. وتأتي المساعدات الدولية الآن هذا الأساس، علما أنه خصص لنا السنة الماضية نحو حدود ثلاثين مليون دولار ونتوقع هذه السنة نحو 90 مليون دولار .

وتناول الوزير بو صعب موضوع النزوح ورأى ان النازح اتي لسبب قصري وعندما تنتفي الأسباب يجب ان يعود الى بلده، لبنان فتح ابوابه للسوريين ومن مصلحة السوريين ان نساعدهم في العودة الى بلادهم، خصوصا مع توفر مناطق آمنة وسيصبح هناك مناطق آمنة اكثر من الآن وصاعدا.

وختم معتبرا أن الحلول بانتخاب رئيس للجمهورية لأن بغيابه لا جدية في التعاطي مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية، والجميع يعرف وضع الحكومة حيث الاختلاف على كل شيء، مجلس النواب شبه معطل، الوضع بغياب الرئيس ليس سليما. يجب ان نتفاهم اننا نريد ان نعيش كلبنانيين مع بعضنا البعض، لا احد يمكنه ان يلغي الآخر.

السفير الصلح: وتطرق السفير الصلح الى مسألة النزوح السوري وتداعياته وطالب الجامعة العربية بانشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنبا الى جنب مع وزارة الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تدهام لبنان.

واعتبر الصلح ان لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين وان العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية انما تؤشر الى احتمال استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية. وهذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة النأي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية، ويخشى أيضا من انتشار اجواء من الفوضى في بعض مناطق من جنوب لبنان مما يهدد دور اليونيفيل والقرار، 1701 مما يعطي اسرائيل ذريعة للتدخل بشكل او آخر ومما يزيد الإرباك على الساحة اللبنانية. وأشار إلى أن ابرز المكتسبات الضائعة على لبنان تتمثل في عدم استكمال ملف النفط والغاز المتوفرين في المياه الإقليمية اللبنانية وهي كميات واعدة تقدر ب 30 و 40 مليار برميل نفط و 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

دركزلي: اما مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي، فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافى تداعيات ازمة النازحين السوريين .

الخميس 31-3-2016

مؤتمر " لبنان والنّازحون واللّاجئون " في بيت المستقبل بالتعاون مع كونراد اديناور

الجميل: النتيجة كادت لتكون وجودية من خلال توريث لبنان بمشاكل الكبار لضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الامن والاستقرار. بو صعب: لدينا في "الرسمية" نحو 250 الف تلميذ لبناني، و450 الف سوري منذ بداية النزوح خسر لبنان 13 مليار واذا اكملنا فتعلمون ماذا سيحل بالإقتصاد الصلح: العمليات التي طالت مناطق لبنانية مؤشر لاستدراج الأزمة الى الداخل

باشر مؤتمر " لبنان والنّازحون واللّاجئون: التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة" الذي ينظمه بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور اعماله بجلسة افتتاحية صباح اليوم تحدث فيها الرئيس أمين الجميل، وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي.

الرئيس الجميل

والقى الرئيس الجميل كلمة بيت المستقبل وجاء فيها: اهلاً وسهلاً بكم في "بيت المستقبل"، أهلاً وسهلاً بكم الى هذه الورشة الفكرية، لبنانيين وعرباً وأجانب، رسميين وباحثين وأكاديميين، لنفكر معاً في سبل معالجة قضية النازحين/ اللاجئين من سوريا الى لبنان، وهي أسوأ ازمة منذ قبل عشرين عاماً، وهي ورشة تحتاج لفكركم وخبرتكم ومهاراتكم.

هذه سمة دائمة لبيت المستقبل الذي درج منذ تأسيسه الاول في العام 1977، وبعد تأسيسه الثاني في العام 2014، على طرح القضايا الساخنة والمعاصرة بغرض مقاربة منطلقاتها وواقعها، واستخلاص العبر والنتائج والحلول المفترضة.

وقال: لا شك ان معاناة الشعب السوري جراء الكوارث والمآسي التي تشهدها البلاد منذ خمس سنوات ولا تزال، رغم الهدنة ورعايتها الدولية، تشكل واحدة من أسوأ الكوارث في العالم، بل هي نوع من النكبة تذكرّ بالحرب اللبنانية التي استمرت عقدين من الزمن. ولا شك انه لا يصحّ انسانياً واخلاقياً وعربياً الا ان ينبري لبنان منفتحاً، متضامناً، حاضناً، مقدماً كل امكاناته، قلباً وقالباً للتخفيف من حدة المأساة ووطأة الازمة، خاصة وان لبنان صاحب تجربة في هذا المجال، مذ تحول البلد، ليس وطناً بديلاً، هذا لم يكن يوماً ولن يكون، بل مذ تحول بيتاً دافئاً يؤوي الاخوة الفلسطينيين منذ النكبة. وكانت النتيجة تداعيات كادت لتكون وجودية من خلال توريث لبنان بمشاكل الكبار وحساباتهم ومصالحهم، فصارت اللعبة أكبر من اللبنانيين والفلسطينيين، وتحول بلدنا ساحة اقليمية تتصارع فوقها دول القرار ولوبيات النفوذ. وتلقى لبنان جراء ذلك ضربات موجعة على المستويات السيادية والامنية والانمائية والمعيشية.

بل كانت ثورات على الداخل وفي الداخل لامست خط الاحتلال وخاطبت الوطن البديل. ولم يخرج لبنان من هذه التجربة الا منهكاً، ودفع ثمن ضيافته وأخوته وضعف سلطته مرسوم تجنيس شكّل بدلاً عن ضائع للتوطين، وأدى الى تغيير كبير في ديموغرافية سكانه.

وسأل الرئيس الجميل هل التاريخ يعيد نفسه؟ لا شيء يضمن عودة الأخوة السوريين الى بلدهم.

من يقول أن الوضع سيستقر غداً أو بعد غد؟ واعلن: ان التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر، وفق برنامج واضح المعالم يقوم على ما يلي: اولاً: حسن الضيافة وتأمين سبل العيش الكريم واللائق للنازحين، وهذا يحتمّ أن تبقى الدولة دولة في كل القضايا، لا سيّما السيادية والسياسية والامنية وفي كل قضية تمسّ حقوق اللبنانيين. ورغم أن لبنان ليس طرفاً في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، الا أنه شريك في التضامن الدولي ازاء المآسي. وهذه الاتفاقية تعترف بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة. ومع امتداد فترة النزوح واستنزاف المدخرات الشخصية والامكانات الرسمية والدولية، سيصاب الوضع بضعفين: سيصبح اللاجئون اكثر ضعفاً على المستويين الاقتصادي والمعيشي، وستصبح الدول المضيفة أقل قدرة على القيام بالخدمات الاساسية للمجتمع الضيف. وهنا يلحظ التقرير المعد من قبل الدولة اللبنانية والبنك الدولي أن الآثار السلبية على لبنان خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2014 نتيجة النزاع في سوريا هي حوالي:

7.5 مليار د.أ خسارة في الارباح،

انخفاض في تحصيل الإيرادات الحكومية بنسبة 1.6 مليار د.

ارتفاع انفاق الدولة بنسبة 1.2 مليار د. لتغطية الطلب على الخدمات العامة.

ارتفاع البطالة إلى 14% نتيجة تدفق العمالة السورية.

إحصاء نحو 70% من اللاجئين السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد بـ 3,84 دولاراً في اليوم.

ثانياً: تفعيل التدابير التقييدية التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الأعداد ووتحديد الفارق بين اللاجئين الفعلي واللاجيء السوري، وبالتالي فرز اللاجيء الحقيقي عن الفئة المموهة التي تفتقر الى معايير واقع اللجوء، خاصة وأن أحد أسباب الانعكاسات الاقتصادية السيئة توزع 17% فقط من اللاجئين على المخيمات العشوائية، بينما ينتشر الباقون على الأراضي اللبنانية بشكل استثنائي. وهنا لا بد من الإشارة الى الورقة التي أعدتها وزارة الشؤون وأقرها مجلس الوزراء وهي تلحظ شرطين لتوفر صفة اللجوء هما: أن تكون حياة اللاجيء في خطر وأن يكون من مناطق محاذية للبنان (من يسكن في مناطق قريبة للحدود التركية، يجدر به اللجوء الى تركيا، وكذلك بالنسبة إلى المناطق القريبة من الأردن، علماً أن 20% من اللاجئين أتوا من حلب البعيدة جداً عن الحدود اللبنانية).

ثالثاً: يجب ان يتربق لبنان مشكلة مستقبلية ناتجة عن عنصرين أساسيين: وجود آلاف النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة. وفي مسح أجرته المفوضية العليا للاجئين وشمل أكثر من ستة آلاف مولوداً سورياً جديداً على الاراضي اللبنانية، ثبت ان 72% منهم لا يحملون شهادة ولادة رسمية، مما يطرح مشكلة الاعتراف بهم من قبل السلطات السورية ويعزز بقاءهم في الارض التي ولدوا فيها. وتجدر الإشارة هنا الى إنعكاس ما تسرب من معلومات عن حرق وتاف من سجلات الأحوال الشخصية والدوائر العقارية في بعض المناطق السوريّة.

رابعاً: ضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الامن والاستقرار، ويضمن حق الدولة على اقليمها، وحقوق اللبنانيين على كل الصعد.

خامساً: التعامل مع قضية النازحين الانسانية كواقع مؤقت وليس كأمر واقع دائم، ووضع الآليات التي تؤمن عودتهم الى ديارهم فور استتباب الامن جزئياً لا شمولياً، فالنزوح يصبح دون موضوع ودون سبب اذا ما استقرت منطقة وخلت من الاضطرابات ناحية من أرض سوريا الشاسعة، وهذا قرار لا خيار.

اضاف: ان هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها بغياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على اجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي انقاداً للبنانيين وللسوريين ايضاً.

وهنا يجدر التساؤل: هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية هي إبقاء البلاد من دون محاور رسمي مأزون يدافع عن حقوق البلاد، وبالتالي يسمح بالعبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمدد وتأقلم النازحين، من دون حسيب أو رقيب، تمهيداً للتوطين؟ ومن الواضح أن الجهات الدولية العاملة في لبنان "أخذة راحتها" بسبب فقدان القيادة العليا للبلاد. ان هذا الرئيس القادر من شأنه أن ينقل لبنان من حالة الفراغ والتعطيل وانحلال المؤسسات، الى حالة دولة طبيعية قادرة على اتخاذ القرارات وحماية تنفيذها، وعلى منع التوطين، الفلسطيني والسوري، والعمل على تأمين حق العودة. كما ان على المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في رفق لبنان بالمساعدات، ليلقى قادراً في الامن وفي الانماء، والا سيتحول في غفلة من الزمن الى قلعة للارهاب، ومصدراً لتيارات تكفيرية عابرة للمناطق والحدود. واذا كان وقف الهجرة غير الشرعية مفيداً لاوروبا والغرب، الا ان هذا التصرف الجهوي يعالج جزءاً من المشكلة، ويبقى الصاعق ممكن التشغيل في أي لحظة.

واعلن الرئيس الجميل: لا يستطيع لبنان ان يتعامل مع ملف اللاجئين، سواء الفلسطينيين او السوريين، الا ببعء انساني، لا سياسي، وبعقلية الضيافة لا الاستثمار أو المتاجرة، لأن التعامل السياسي مستحيل بسبب دقة الوضع في لبنان المقسوم عامودياً بين اصطفافين، ولأن التعامل الاجتماعي-الاقتصادي صعب بسبب هشاشة هيكل البنى التحتية في لبنان، من الماء والكهرباء والصحة والتربية، الى البنية المالية.

لكل هذه الأسباب الأنفة، ولأسباب تتعلق بخصوصية لبنان السياسية، والطائفية-المذهبية، والامنية، والبنوية، والاقتصادية-الاجتماعية، ولوجوب تحرير لبنان من كثافة اللجوء التي تفوق قدراته وقد تتحول الى عامل تفجير ومصدر ارهاب، ولارتفاع حالات الجرائم الفردية التي يعود بعضها الى بيئة اللجوء وطبيعة عيشها المفتقرة الى الحد الادنى من الرعايتين الامنية والحياتية، ولارتفاع نسبة البطالة وايضاً الهجرة لدى اللبنانيين، بسبب كل ذلك، يقتضي اعادة النظر بالمنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي، بحيث يصار الى اعتماد نظام ينهض على العناصر التالية:

1 . تحميل المجتمع الدولي كلفة النزوح، ومدّ الدولة المضيضة بالتمويل اللازم لتأمين الحد الادنى لعيش لائق للمهجر، وفق آلية نافذة على أصلها دون حاجة الى مؤتمرات لحشد أصدقاء الدولة المضيضة وتسهيل التبرعات.

2 . إستنفار دولي لمعالجة اسباب النزوح في دولة المنشأ، وتأمين حق، لا بل واجب العودة للنازح الى بلاده.

3 . في حال الاخفاق، وضع خطة لتوزيع اللاجئين على الدول القادرة على استضافتهم سكانياً واقتصادياً، بمعنى توسيع مدى استقبال اللاجئين في الجغرافيا والاقتصاد، بدل أن يكون محصوراً في الدول المجاورة لدولة المنشأ. هذا التدبير العادل، يخفف من الأعباء التي يتكبدها لبنان، كما بعض الدول الأوروبية وغيرها. إنها مسؤوليتنا جميعاً، فلنعمل جدياً وسريعاً لتدارك المفاعيل الكارثية لهذه الأزمة.

وختم الرئيس الجميل: الوضع في غاية الدقة، اربعة ملايين لبناني على أرض لبنان ومليونان وثلاث مئة الف لاجيء فلسطيني وسوري. يكفي هذا المشهد وهو أوفى تعبير وأصدق تقرير. نحن أمام لحظة تاريخية، لحظة التحولات الدراماتيكية في أي اتجاه! إنها قابلة موقوتة، يمكن أن تفجر في أي لحظة. تنفجر بوجه الجميع، لبناني أو عربي أو أجنبي. في عصر العولمة، نعيش جميعنا في قرية واحدة! المسؤولية هي كونية. على الصعيد اللبناني، هناك ضرورة لرص الصفوف، لتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن، لتعزيز وتضامن كل قوى الاعتدال، تفعيل المؤسسات الدستورية والقانونية والإدارية – بالطبع، بدءاً بانتخاب الرئيس بالأمس قبل اليوم. هنالك ورشة كبيرة تنتظرنا بالكامل، مع ورش أخرى على أكثر من صعيد. المطلوب، جهدٌ جماعي يحفظ مجتمعاتنا، والإنسان.

بو صعب

واعتبر الوزير بو صعب: ان لبنان يعاني من ازمات متلاحقة منذ اربعينات القرن الماضي نتيجة النزوح الفلسطيني من ارضه الذي كان مؤقتا وتيجة نتفكك الدولة وعدم الإتفاق على مصلحة لبنان بسبب الإختلافات السياسية الكبيرة مما ادى الى ان يصبح المؤقت دائماً. وقال: لا شيء يبشر بان هذه الأزمة يمكن ان تحل. وهذا يفتح بابا للأزمة الأكبر والأخطر لتي نعيشها الآن، أزمة النزوح السوري لقد اصبح عدد النازحين نصف عدد سكان لبنان تقريبا، وهذا لم يحدث في اي بلد آخر في العالم. وراى ان الإختلافات الموجودة تؤدي الى عدم التعاطي بشكل جدي مع مسألة النزوح التي خلقت كوارث امنية واقتصادية واجتماعية وصحية وتربوية ومالية بحيث ان لبنان لم يعد قادرا على تحمل كل هذه التداعيات.

وقال: في الشأن التربوي لدينا في المدارس الرسمية نحو 250 الف تلميذ لبناني، و450 الف تلميذ سوري، وهناك بعض المدارس الرسمية 90 بالمئة من طلابها من السوريين. وعندما توليت مسؤولياتي وضعت خطة لتأمين المدارس للنازحين لكي لا يتحولوا الى مشاريع ارهاق فنكون بذلك نساهم في ضرب امننا واستقرارنا اقتصاديا. ولحظت

الخطة تعليم كل طفل موجود على الأراضي اللبنانية ولكن ليس على حساب الطالب اللبناني. وطلبنا من المجتمع الدولي مساعدتنا بتعليم النازحين السوريين والبدء بمساعدة اللبنانيين والمدارس اللبنانية اولا، وكانت الخطة متكاملة وهي تشمل تمويل بناء مدارس ، تطوير المنهج لدينا ليصبح تفاعليا.

اضاف: هناك كثير من الأمور يعاني منها القطاع التربوي اللبناني بسبب شح التمويل. وقال: عندما اطلب من مجلس الوزراء رصد مليار ليرة لترميم شبكات المياه في مدارس شبه مهترئة يأتي الرفض بحجة ان الأموال غير متوفرة. من هنا الخطة التي وضعت مع المجتمع الدولي تنص على ايلاء المجتمع الحاضن الأهمية لأنه يتحمل اعباء اكثر من طاقته. لقد لحظت هذه الخطة معاملة الطالب اللبناني مثل الطالب السوري، فمثلا يدفعون رسوم تسجيل الطالب السوري ويعطونه كتباً مجانية، فنفس الشيء يجب ان يعطى للطالب اللبناني. وتأتي المساعدات الدولية الآن هذا الأساس، خصص لنا السنة الماضية نحو حدود ثلاثين مليون دولار و نتوقع هذه السنة نحو 90 مليون دولار. ولقد اعلن رئيس البنك الدولي خلال زيارته الأخيرة عن قرض ميسر للبنان بقيمة مئة مليون دولار مساعدات.

وقال: لقد اعلن آخر تقرير للبنك الدولي بأن لبنان خسر منذ بداية النزوح السوري الى اليوم 13 مليار دولار، 6،5 مليار منهم فقط عام 2015 واذا اكملنا على هذا المنوال فتعلمون ماذا سيحل بالإقتصاد اللبناني حيث وصلت البطالة الى نحو 20 بالمئة.

وتناول الوزير بو صعب موضوع النزوح ورأى ان النازح اتى لسبب قصري وعندما تنتفي الأسباب يجب ان يعود الى بلده، لبنان فتح ابوابه للسوريين ومن مصلحة السوريين ان نساعدهم في العودة الى بلادهم خاصة ان هناك مناطق آمنة وسيصبح هناك مناط آمنة اكثر من الآن وصاعدا.

وختم: تبدأ الحلول بانتخاب رئيس للجمهورية لأن بغيابه لا جدية في التعاطي مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية، كلنا نعرف وضع الحكومة حيث الإختلاف على كل شيء، مجلس النواب شبه معطل، الوضع بغياب الرئيس ليس سليماً. يجب ان نتفاهم اننا نريد ان نعيش كلبانيين مع بعضنا البعض، لا احد يمكنه ان يلغي الآخر، ولهذا هناك اناس يجب ان يغيروا تفكيرهم ويقتنعوا بالشراكة الحقيقية، ولا يمكن اليوم ان نظل نعيش في ظل الأجواء التي كانت سائدة قبل عام 2005، فبعد 2005 تمت عودة قيادات كانت مغيبة ولها دورها ويجب ان يتعاطوا معها على هذا الأساس، وهذه هي الشراكة الحقيقية ، وعندما تصبح هناك قناعة بهذه الشراكة تبدأ الحلول ويتم انتخاب رئيس للجمهورية.

السفير الصلح

وتطرق السفير الصلح الى مسألة النزوح السوري وتداعياته وطالب الجامعة العربية بانشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنبا الى جنب مع وزارة الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تدهم لبنان. ورأى ان لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين وان العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية انما يؤشر الى امكانية استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية. هذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة النأي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية، كما يخشى انتشار اجواء من الفوضى في بعض مناطق من جنوب لبنان مما يهدد دور اليونيفيل والقرار، 1701، مما يعطي اسرائيل ذريعة للتدخل بشكل او آخر ومما يزيد الإرباك على الساحة اللبنانية. وتناول السفير الصلح الشلل في عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية وفي طليعتها الفراغ في سدة الرئاسة. وتطرق للفساد في لبنان الذي غذاه الوجود السوري ولم تخل ادارة منه. وتعطل عمل مؤسسات الرقابة التي اصبحت صورية . ورأى ان ابرز المكتسبات الضائعة تتمثل في عدم استكمال ملف النفط والغاز المتوفرين في المياه الإقليمية اللبنانية وهي كميات واعدة تقدر ب 30 و40 مليار برميل نفط و122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

انور دركزلي

اما مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافى تداعيات ازمة النازحين السوريين، وعبر اخيرا عن دعم السيدة سيغريد كاغ لبيت المستقبل وللنشاطات التي يقوم بها في هذا المجال.

مؤتمر لـ"بيت المستقبل" عن اللاجئين الجميل: للتعامل مع التجربة السورية بانفتاح

جريدة النهار : الجمعة 1 نيسان 2016



الرئيس الجميل متحدثا في المؤتمر، وبدا الوزير بو صعب .

قال الرئيس أمين الجميل إن "التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر وفق برنامج واضح المعالم وحذر من ان يتطور وضع اللاجئين ويصبحوا أكثر ضعفاً على المستويين الاقتصادي والمعيشي، وان تصبح الدول المضيفة أقل قدرة على القيام بالخدمات الأساسية للمجتمع الضيف." تحدث الجميل في مؤتمر "لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجيّة وطنية شاملة" الذي نظمه "بيت المستقبل" بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، في حضور وزير التربية والتعليم العالي الياس بوضعب، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي.

ورأى الجميل في كلمة افتتاحية له أن "الأثار السلبية المترتبة على لبنان بلغت بين عامي 2012 و2014 نتيجة النزاع في سوريا نحو 7.5 مليارات دولار اميركي، الى انخفاض في تحصيل الإيرادات الحكومية بنسبة 1.6 مليار دولار وارتفاع انفاق الدولة بنسبة 1.2 مليار دولار لتغطية الطلب على الخدمات العامة. وارتفعت البطالة إلى 14 في المئة نتيجة تدفق العمالة السورية."

وحضّ على "تفعيل التدابير التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الاعداد ووتحديد الفارق بين اللاجئ الفعلي واللاجئ السوري"، محذرا من مشكلة مستقبلية ناتجة من وجود آلاف النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة". وشجّع على ضبط الحدود مع الخارج، ورأى أن "كل ذلك يتطلب وجود

سلطة قوية، لا يمكن البحث عنها في غياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على إجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي إنقاذاً للبنانيين وللسوريين أيضاً، وأن ينقل لبنان الى حالة دولة طبيعية قادرة على اتخاذ القرارات وحماية تنفيذها، وعلى منع التوطين الفلسطيني والسوري". ودعا الى إعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي.

بدوره، اعتبر بو صعب أن "لا شيء يبشر بأن هذه الأزمة يمكن ان تحل، وهذا يفتح باباً للأزمة الأكبر والأخطر التي نعيشها الآن، أزمة النزوح السوري. لقد أصبح عدد النازحين نصف عدد سكان لبنان تقريبا، وهذا لم يحدث في أي بلد آخر في العالم. وتحدث عن الشأن التربوي ووجود نحو 250 ألف تلميذ لبناني، و450 ألف تلميذ سوري، وهناك بعض المدارس الرسمية 90 في المئة من طلابها من السوريين".

وطالب بمعاملة الطالب اللبناني أسوة بالطالب السوري الذي يحظى بالمساعدات. وقال: "أعلن آخر تقرير للبنك الدولي أن لبنان خسر منذ بداية النزوح السوري الى اليوم 13 مليار دولار، 6,5 مليارات منها فقط عام 2015، واذا اكملنا على هذا المنوال فتعلمون ما سيحل بالاقتصاد اللبناني".

وختم: "تبدأ الحلول بانتخاب رئيس للجمهورية، وفي غيابه لا جدية في التعامل مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية".

وتطرق الصلح الى مسألة النزوح السوري وتداعياته، مطالباً الجامعة العربية بإنشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنبا الى جنب مع وزارة الشؤون الاجتماعية لدرء المخاطر التي تحدق بلبنان. ورأى أن "لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين وان العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية مؤشراً لإمكان استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية. هذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة النأي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية". (...)

أما مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي للمساعدة على تلافي تداعيات أزمة النازحين السوريين، وعبر عن دعم سيغريد كاغ لبيت المستقبل وللنشاطات التي يقوم بها في هذا المجال

«لبنان والنازحون واللاجئون» في «بيت المستقبل»: تضامن قوى الاعتدال وتقوية الجيش وتفعيل المؤسسات

جريدة المستقبل : الجمعة 1 نيسان 2016



اعتبر الرئيس أمين الجميل ان «التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر»، مشددا على «ضرورة رصد الصفوف، لتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن، لتعزيز وتضامن كل قوى الاعتدال، تفعيل المؤسسات الدستورية والقانونية والإدارية، بدءاً بانتخاب الرئيس بالأمس قبل اليوم.»

ولفت وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب الى ان «النازح اتى لسبب قسري وعندما تنتفي الأسباب يجب ان يعود الى بلده»، مؤكدا ان «الحلول تبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية.»

وشدد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح على «ضرورة توافق المجتمع اللبناني على النأي عن ازمت المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية.»

كلام الجميل وبو صعب والصلح جاء خلال افتتاح مؤتمر «لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة» الذي ينظمه بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة «كونراد اديناور»، في حضور فاعليات.

الجميل

والقى الجميل كلمة بيت المستقبل اعتبر فيها ان «معاناة الشعب السوري جراء الكوارث والمآسي التي تشهدها البلاد منذ خمس سنوات ولا تزال، رغم الهدنة ورعايتها الدولية، تشكل واحدة من أسوأ الكوارث في العالم، بل هي نوع من النكبة تذكر بالحرب اللبنانية التي استمرت عقدين من الزمن. ولا شك انه لا يصح انسانياً واخلاقياً وعربياً الا ان ينيري لبنان منفتحاً، متضامناً، حاضناً، مقدماً كل امكاناته، قلباً وقالباً للتخفيف من حدة المأساة ووطأة الازمة، خاصة وان لبنان صاحب تجربة في هذا المجال، مذ تحول البلد، ليس وطناً بديلاً، بل مذ تحول بيتاً دافئاً يؤوي الاخوة الفلسطينيين منذ النكبة. وكانت النتيجة تداعيات كادت لتكون وجودية من خلال توريط لبنان بمشاكل الكبار وحساباتهم ومصالحهم، فصارت اللعبة أكبر من اللبنانيين والفلسطينيين، وتحول بلدنا ساحة اقليمية تتصارع فوقها دول القرار، وتلقى لبنان جراء ذلك ضربات موجعة على المستويات السيادية والامنية والانمائية والمعيشية».

وأشار الى ان «التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر، وفق برنامج واضح المعالم يقوم على ما يلي: اولاً: حسن الضيافة وتأمين سبل العيش الكريم واللائق للنازحين، ثانياً: تفعيل التدابير التقييدية التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الاعداد وتحديد الفارق بين اللاجئ الفعلي واللاجئ السوري، ثالثاً: يجب ان يترقب لبنان مشكلة مستقبلية ناتجة عن عنصرين أساسيين: وجود آلاف النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة. رابعاً: ضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الامن والاستقرار. خامساً: التعامل مع قضية النازحين الانسانية كواقع مؤقت وليس كأمر واقع دائم، ووضع الآليات التي تؤمن عودتهم الى ديارهم فور استتباب الامن جزئياً لا شمولياً».

ورأى ان «هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها بغياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على اجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي انقاداً للبنانيين وللسوريين ايضاً»، متسائلاً: «هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية هي إبقاء البلاد من دون محاور رسمي يدافع عن حقوق البلاد، وبالتالي يسمح بالعبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمدد وتأقلم النازحين، من دون حسيب أو رقيب، تمهيداً للتوطين؟».

وأكد ان على «المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في رفق لبنان بالمساعدات، ليبقى قادراً في الامن وفي الانماء»، مشدداً على ان «لبنان لا يستطيع ان يتعامل مع ملف اللاجئين، سواء الفلسطينيين او السوريين، الا ببعد انساني، لا سياسي، وبعقلية الضيافة

لا الاستثمار أو المتاجرة، لأن التعامل السياسي مستحيل بسبب دقة الوضع في لبنان المقسوم عامودياً بين اصطفافين، ولأن التعامل الاجتماعي- الاقتصادي صعب. لكل هذه الأسباب، ولأسباب تتعلق بخصوصية لبنان السياسية، والطائفية- المذهبية، والامنية، والبنوية، والاقتصادية- الاجتماعية، يقتضي اعادة النظر بالمنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي، بحيث يصار الى اعتماد نظام ينهض على العناصر التالية: تحميل المجتمع الدولي كلفة النزوح،

إستنفار دولي لمعالجة اسباب النزوح في دولة المنشأ، وتأمين حق، لا بل واجب العودة للنازح الى بلاده،

في حال الاخفاق، وضع خطة لتوزيع اللاجئين على الدول القادرة على استضافتهم سكانياً واقتصادياً».

واعتبر الجميل ان «الوضع في غاية الدقة، اربعة ملايين لبناني على أرض لبنان ومليونان وثلاث مئة الف لاجئ فلسطيني وسوري. يكفي هذا المشهد وهو أوفى تعبير وأصدق تقرير. نحن أمام لحظة تاريخية، لحظة التحولات الدراماتيكية في أي اتجاه! إنها قنبلة موقوتة، يمكن أن تنفجر في أي لحظة. هناك ضرورة لرص الصفوف، لتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن، لتعزيز وتضامن كل قوى الاعتدال، تفعيل المؤسسات الدستورية والقانونية والإدارية، بدءاً بانتخاب الرئيس بالأمس قبل اليوم».

بو صعب

ورأى بو صعب ان «الاختلافات الموجودة تؤدي الى عدم التعاطي بشكل جدي مع مسألة النزوح التي خلقت كوارث امنية واقتصادية واجتماعية وصحية وتربوية ومالية بحيث ان لبنان لم يعد قادراً على تحمل كل هذه التداعيات».

واعتبر ان «النازح اتى لسبب قسري وعندما تنتفي الأسباب يجب ان يعود الى بلده، لبنان فتح ابوابه للسوريين ومن مصلحة السوريين ان نساعدهم في العودة الى بلادهم»، مؤكدا ان «الحلول تبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية لأن بغيابه لا جدية في التعاطي مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية»، مشدداً على انه «يجب ان نتفاهم اننا نريد ان نعيش كلبنانيين مع بعضنا البعض».

الصلح

وطالب الصلح «الجامعة العربية بإنشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين

تعمل جنبا الى جنب مع وزارة الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تداهم لبنان»، مشيرا الى ان « لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين وان العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية انما يؤشر الى امكانية استدراج مفاعيل الازمة السورية الى الساحة اللبنانية. هذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة النأي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية».

وتطرق للفساد في لبنان «الذي غذاه الوجود السوري، وتعطل عمل مؤسسات الرقابة»، معتبرا ان «ابرز المكتسبات الضائعة تتمثل في عدم استكمال ملف النفط والغاز المتوافرين في المياه الإقليمية اللبنانية».

دركزللي

وتناول مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي موضوع «عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافي تداعيات ازمة النازحين السوريين».

" لبنان والنازحون واللاجئون " الجميل : الجهات الدولية العاملة في لبنان " آخذه راحتها " .



جريدة الجمهورية : الجمعة 1 نيسان 2016

انطلق مؤتمر «لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة»، حيث شددت الكلمات على عدم قدرة لبنان على تحمل الأعباء، ومسؤولية المجتمع الدولي في إيجاد حلّ لمشاكل النازحين والبلد المضيف

باشر المؤتمر الذي ينظمه «بيت المستقبل» بالتعاون مع مؤسسة «كونراد اديناور» أعماله بجلسة افتتاحية تحدث فيها الرئيس أمين الجميل، وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي.

وأشار الجميل الى أنه «مع امتداد فترة النزوح واستنزاف المدخرات الشخصية والامكانيات الرسمية والدولية، سيصبح اللاجئون اكثر ضعفاً على المستويين الاقتصادي والمعيشي، وستصبح الدول المضيضة أقل قدرة على القيام بالخدمات الاساسية للمجتمع الضيف.»

ودعا الى «تفعيل التدابير التقييدية التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الاعداد وتحديد الفارق بين اللاجئ الفعلي واللاجئ السوري، وبالتالي فرز اللاجئ الحقيقي عن الفئة المموّهة التي تفتقر الى معايير واقع اللجوء، خصوصاً أنّ أحد أسباب الانعكاسات الاقتصادية السيئة توزّع 17 في المئة فقط من اللاجئين على المخيمات العشوائية، بينما ينتشر الباقيون على الأراضي اللبنانية استنسابياً.»

ولفت الى أنّ «لبنان يترقب مشكلة مستقبلية ناتجة عن وجود آلاف النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة»، مطالباً ب«ضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الامن والاستقرار، ويضمن حق الدولة على اقليمها، وحقوق اللبنانيين على كل الصعد. والتعامل مع قضية النازحين الانسانية كواقع مؤقت وليس كأمر واقع دائم.»

ورأى الجميل «أنّ هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها في غياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على إجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي إنقاذاً للبنانيين وللسوريين ايضاً». وسأل: «هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية، إبقاء البلاد من دون محاور رسمي مأزون يدافع عن حقوق البلاد، وبالتالي يسمح بالعبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمديد النازحين وتأقلمهم، من دون حسيب أو رقيب، تمهيداً للتوطين؟» معتبراً أنّ «الجهات الدولية العاملة في لبنان «أخذه راحتها» بسبب فقدان القيادة العليا للبلاد.»

ولفت الجميل الى «أنّ هذا الرئيس القادر من شأنه نقل لبنان من حال الفراغ والتعطيل وانحلال المؤسسات، الى حال دولة طبيعية قادرة على اتخاذ القرارات وحماية تنفيذها، وعلى منع التوطين، الفلسطيني والسوري، والعمل على تأمين حق العودة»، مؤكداً أنّه «على المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في رفق لبنان بالمساعدات، ليبقى قادراً في الامن وفي الإنماء، وإلا سيتحوّل في غفلة من الزمن الى قلعة للارهاب، ومصدراً لتيارات تكفيرية عابرة للمناطق والحدود. وإذا كان وقف الهجرة غير الشرعية مفيداً لأوروبا والغرب، فإنّ هذا التصرف الجهوي يعالج جزءاً من المشكلة، ويبقي الصاعق ممكن التشغيل في أي لحظة.»

وأعلن الجميل أنّ «لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع ملف اللاجئين، سواء الفلسطينيين او السوريين»، داعياً الى «إعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي، وتحميل المجتمع الدولي كلفة النزوح، وإلى استنفار دولي لمعالجة اسباب النزوح في دولة المنشأ، وفي حال الاخفاق، وضع خطة لتوزيع اللاجئين على الدول القادرة على استضافتهم سكانياً واقتصادياً، بمعنى توسيع مدى استقبال اللاجئين في الجغرافيا والاقتصاد، بدلاً من أن يكون محصوراً في الدول المجاورة لدولة المنشأ.»

من جهته، قال بو صعب: «في الشأن التربوي لدينا في المدارس الرسمية نحو 250 ألف تلميذ لبناني، و450 ألف تلميذ سوري، وهناك بعض المدارس الرسمية 90 في المئة من طلابها من السوريين. وعندما توليتُ مسؤولياتي وضعت خطة لتأمين المدارس للنازحين لكي لا يتحوّلوا الى مشاريع ارهاق، فنكون بذلك نساهم في ضرب أمننا واستقرارنا اقتصادياً. ولحظت الخطة تعليم كلّ طفل موجود على الأراضي اللبنانية ولكن ليس على حساب الطالب اللبناني. وطلبنا من المجتمع الدولي مساعدتنا في تعليم النازحين السوريين والبدء بمساعدة اللبنانيين والمدارس اللبنانية أولاً، وكانت الخطة متكاملة وتشمل تمويل بناء مدارس وتطوير المنهج لدينا ليصبح تفاعلياً»، مشيراً الى «أمور كثيرة يعانيتها القطاع التربوي اللبناني بسبب شح التمويل.»

وأكد بو صعب أنّ «الحلول تبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية لأنّ في غيابه لا جدية في التعاطي مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية، كلنا نعرف وضع الحكومة حيث الإختلاف على كل شيء، مجلس النواب شبه معطل، الوضع بغياب الرئيس ليس سليماً. يجب ان نتفاهم على أننا نريد العيش كلبنانيين بعضنا مع بعض، لا احد يمكنه إلغاء الآخر، ولهذا هناك اناس يجب أن يغيروا تفكيرهم ويقتنعوا بالشراكة الحقيقية.»

بدوره، طالب الصلح الجامعة العربية بـ«إنشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنباً الى جنب مع وزارة الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تدهم لبنان». ورأى أنّ «لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين، وأنّ العمليات التي طاولت بعض المناطق اللبنانية إنما تؤشر الى إمكان استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية.»

أمّا دركزلي فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافي تداعيات أزمة النازحين السوريين.

الجميل في افتتاح ورشة عمل حول النازحين: الفراغ الرئاسي يسهّل تمّدهم نحو التوطين جريدة اللواء : الجمعة, 1 نيسان 2016



الرئيسجميل يتحدث في ورشة العمل حول تحديات النازحين في لبنان

المتن – نالسي جبرائيل يونس:

سأل الرئيس أمين الجميل هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية إبقاء لبنان دون محور رسمي يدافع عن حقوق البلاد، وبالتالي العبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمّدد وتأقلم النازحين، دون حسيب أو رقيب، تمهيداً للتوطين؟ حيث أنّ الجهات الدولية «أخذت راحتها» بسبب فقدان القيادة العليا للبلاد.

وجاء كلام جميل خلال ورشة عمل استضافها «بيت المستقبل» في بكفيا بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور تحت عنوان: «لبنان واللاجئون، التحديات الاقتصادية والاجتماعية والامنية، الحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة.»

ووصف الرئيس الجميل أزمة النازحين السوريين بواحدة من أسوأ الكوارث التي حصلت في العالم في العشرين سنة الأخيرة. وقال منعاً لتكرار التجربة الفلسطينية يتوجّب على لبنان التعامل مع التجربة السورية بانفتاح وحذر، وفق برنامج حسن الضيافة، مع ضبط الحدود وحصر اللاجئين وضبط الوجود السوري في الداخل اللبناني بما يحفظ الامن والاستقرار، مع ضرورة استشراف مشكلة الولادات الجديدة.

وطالب جميل مدّ الدولة اللبنانية بالتمويل اللازم وفق آلية نافذة ووضع خطة لتوزيع اللاجئين على الدول القادرة على استضافتهم سكانياً واقتصادياً والتعامل مع قضية النازحين بعقلية الضيافة كواقع مؤقت وبعيد انساني، لا سياسي.

وختم بضرورة رصّ الصفوف، لتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن، وتعزيز وتضامن كل قوى الاعتدال، وتفعيل المؤسسات الدستورية والقانونية والإدارية بدءاً بانتخاب رئيس جمهورية.

وأوضح وزير التربية الياس بوصعب أنّ المدارس الرسمية تحوي 250 الف تلميذ

لبناني، و450 ألف تلميذ سوري، متمنياً على المجتمع الدولي معاملة الطالب اللبناني مثل الطالب السوري، وتأمين رسوم التسجيل والكتب المجانية له. واعلن عن تخصيص رئيس البنك الدولي قرض ميسر للبنان بقيمة مئة مليون دولار مساعدات. وطالب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح بإنشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنباً الى جنب مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وأوضح أنّ العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية تؤشر الى امكانية استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية. هذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة النأي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية. وتناول مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي عمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافي تداعيات ازمة النازحين.

وناقشت الجلسة الاولى موضوع التحديات الاقتصادية للوجود السوري وتحديث فيها كل من فؤاد زمكحل، رئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانيين وفادي الجميل، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين وكمال حمدان مدير «مؤسسة البحوث والاستشارات»، ونسق الجلسة عدنان الحاج.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع التحديات الاجتماعية البيئية وتحديث فيها مريم يونس من مؤسسة دعم لبنان Support Lebanon والدكتورة نانسي قنبر، الاستاذة المساعدة في الجامعة اللبنانية والدكتورة ايلسا ستوت، المستشارة الدولية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجان بيار قطريب، العضو في مؤسسة Communications، ونسقت الجلسة رلى كساب.

وتناولت الجلسة الثالثة موضوع التحديات الامنية وتحديث فيها العميد المتقاعد غسان عبد الصمد المدير السابق لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني والعميد المتقاعد سامي نبهان مدير العمليات السابق في قوى الأمن الداخلي والعميد المتقاعد منير عقيقي مدير الاتصالات السابق في الأمن العام. ونسقت الجلسة كلود أبو ناصر هندي.

وتناولت الجلسة الختامية التي ادارتها الاعلامية شذا عمر موضوع الاجراءات العملية نحو استراتيجية وطنية. وتحديث فيها كل من ميراي جيرار، ممثلة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وزياد الصّانغ، المتخصص في شؤون اللاجئين.

في انطلاق «مؤتمر لبنان والنازحون واللاجئون»
الجميل : كثافة اللجوء قد تتحول الى عامل تفجير

جريدة الديار : الجمعة 1 نيسان 2016



اعتبر الرئيس أمين الجميل أن «لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع ملف اللاجئين، سواء الفلسطينيين او السوريين، الا ببعده انساني، لا سياسي، وبعقلية الضيافة لا الاستثمار أو المتاجرة، لأن التعامل السياسي مستحيل بسبب دقة الوضع في لبنان المقسوم عموديا بين اصطفافين، ولأن التعامل الاجتماعي-الاقتصادي صعب بسبب هشاشة هيكل البنية التحتية في لبنان، من الماء والكهرباء والصحة والتربية، الى البنية المالية». وقال الجميل في مؤتمر «لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة» الذي ينظمه «بيت المستقبل» بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، والذي باشر أعماله بجلسة افتتاحية امس: «لأسباب تتعلق بخصوصية لبنان السياسية، والطائفية- المذهبية، والأمنية، والبنوية، والاقتصادية- الاجتماعية، ولوجوب تحرير لبنان من كثافة اللجوء التي تفوق قدراته وقد تتحول الى عامل تفجير ومصدر ارهاب، ولارتفاع حالات الجرائم الفردية التي يعود بعضها الى بيئة اللجوء وطبيعة عيشها المفتقرة الى الحد الأدنى من الرعايتين الامنية والحياتية، ولارتفاع نسبة البطالة وايضا الهجرة لدى اللبنانيين، بسبب كل ذلك، يقتضي اعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي، بحيث يصار الى اعتماد نظام جديد.»

أضاف الجميل: «إن هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها في غياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على إجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي إنقاذا للبنانيين وللسوريين ايضا.»

بو صعب :

تحدث في المؤتمر ايضا وزير التربية والتعليم العالي الياس بوصعب، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي.

واعتبر بوصعب أن «لبنان يعاني أزمات متلاحقة منذ أربعينات القرن الماضي نتيجة النزوح الفلسطيني من أرضه الذي كان موقنا ونتيجة تفكك الدولة وعدم الإتفاق على مصلحة لبنان بسبب الإختلافات السياسية الكبيرة، مما أدى الى أن يصبح الموقت دائما.»

وقال: «لا شيء يبشر بأن هذه الأزمة يمكن أن تحل. وهذا يفتح بابا للأزمة الأكبر والأخطر التي نعيشها الآن، أزمة النزوح السوري». واذ عدد المشاكل في القطاع التربوي، اكد بو صعب ان «الحلول تبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية، لأن بغيابه لا جدية في التعامل مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية، كلنا نعرف وضع الحكومة حيث الإختلاف على كل شيء. ولهذا هناك اناس يجب ان يغيروا تفكيرهم ويقتنعوا بالشراكة الحقيقية، ولا يمكن اليوم ان نظل نعيش في ظل الأجواء التي كانت سائدة قبل عام 2005، فبعد 2005 تمت عودة قيادات كانت مغيبة ولها دورها، ويجب ان يتعاطوا معها على هذا الأساس، وهذه هي الشراكة الحقيقية، وعندما تصبح هناك قناعة بهذه الشراكة تبدأ الحلول ويتم انتخاب رئيس للجمهورية.»

{الصلح}

وتطرق السفير الصلح الى مسألة النزوح السوري وتداعياته. وطالب الجامعة العربية «بإنشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنبا الى جنب مع وزارة الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تدهم لبنان.»

{انور دركزلي}

أما مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافى تداعيات أزمة النازحين السوريين.

Réfugiés syriens : un tableau noir, des ambiguïtés et une absence de stratégie...

L'Orient Le Jour : Vendredi 1 Avril 2016



Plusieurs intervenants ont abordé ce dossier brûlant dans le cadre d'une rencontre organisée par la Maison du Futur et la Fondation Konrad Adenauer.

[Zeina ANTONIOS](#) |

Pour les intervenants au séminaire « Le Liban, les réfugiés et les déplacés », organisé hier par la Maison du Futur et la Fondation Konrad Adenauer, la mise en place d'une stratégie nationale est une des réponses les plus favorables à la crise des réfugiés syriens dans le pays. Réunis à Bickfaya, les participants ont survolé les défis économiques, sociaux, sécuritaires et environnementaux relevant de ce dossier et brossé un tableau très noir de la situation que le Liban affronte actuellement.

Face à une crise syrienne qui entre dans sa cinquième année, il apparaît de plus en plus clair que la société libanaise vit une grande période de désarroi. En témoigne ce séminaire qui fait ressortir un besoin urgent de mener des études de fond sur le sujet au niveau national, la question des réfugiés étant impossible à résoudre lors de rencontres disparates tellement les défis qui s'imposent au Liban sont variés et complexes.

Coexistence, sécurité nationale et environnement

« Notre travail sur le terrain nous a permis de constater que nous sommes face à une multitude de défis sociaux relatifs à la coexistence entre les réfugiés syriens et la population libanaise », indique Mariam Younès, de l'ONG Support Lebanon, qui dénonce, entre autres, l'apparition « de groupes de sécurité informels dans les villages » exerçant une certaine intimidation sur les réfugiés sous prétexte de se protéger. Elle cite

également « l'incohérence et l'ambiguïté » qui entourent les démarches administratives concernant le renouvellement des permis de séjour. « La majorité des réfugiés ne possèdent pas de permis de séjour à cause de la difficulté des démarches », estime-t-elle.

Les experts en sécurité, eux, parlent de la difficulté pour l'État libanais de contrôler les entrées illégales au Liban en raison de la géographie de la frontière libano-syrienne. « Beaucoup de réfugiés ne possèdent pas de permis de séjour parce qu'ils sont entrés de manière illégale, souvent à l'aide de passeurs libanais ou étrangers qui connaissent bien la région », explique le général à la retraite Ghassan Abdel Samad. Il met par ailleurs en garde contre de possibles scénarios-catastrophes liés à la présence des réfugiés, ces derniers pouvant être, selon lui, embrigadés par les organisations terroristes. « 21 % des réfugiés syriens (environ 220 000 personnes) ont entre 18 et 59 ans. Ce qui veut dire qu'ils ont déjà fait leur service militaire en Syrie et savent utiliser des armes. 100 000 kalachnikovs pourraient permettre à ces personnes de mettre la sécurité du Liban en péril. Ces armes pourraient leur être fournies par des organisations terroristes ou des services de sécurité ennemis », fait-il valoir.

Des observations qui montrent à quel point le Liban est pris entre le marteau et l'enclume... L'État, qui essaie tant bien que mal de préserver un semblant de contrôle de la situation, est en permanence taclé par les associations internationales qui lui reprochent de ne pas assez prendre le côté humain du dossier des réfugiés en considération. Cette situation se traduirait sur le terrain par, notamment, un manque de coordination entre le ministère des Affaires sociales et les ONG œuvrant sur le territoire libanais, selon certaines sources proches du dossier. Les ONG seraient en train de contourner le ministère et d'aller à la rencontre des réfugiés de leur propre chef, faisant ainsi fi de la politique de l'État libanais.

Le danger de l'implantation des réfugiés syriens au Liban fait également partie des inquiétudes qui ont occupé une grande partie des interventions. Prenant la parole au début du séminaire, l'ancien chef d'État, Amine Gemayel, met en garde contre le renouveau du scénario palestinien au Liban. « Rien ne permet de garantir le retour de nos frères syriens chez eux. Qui sait quand la situation (en Syrie) va se stabiliser ? L'expérience palestinienne impose au Liban de traiter avec les réfugiés syriens avec ouverture mais également avec beaucoup de précautions, dit-il. Le Liban encourt d'énormes dangers sécuritaires si les réfugiés syriens ne rentrent pas chez eux. Ceci nous renvoie aux tragédies liées à la présence des réfugiés palestiniens au Liban », estime pour sa part Mounir Akiki, général à la retraite.

Quant aux dégâts subis par l'environnement avec l'afflux massif des réfugiés, ils sont innombrables et peut-être même irréparables, selon un bilan dressé par Nancy Kamar, professeure à l'Université libanaise et spécialiste en sciences de l'environnement. « Le Liban souffrait déjà de problèmes liés à la pollution, bien avant la crise syrienne.

L'arrivée des réfugiés a amplifié ces problèmes », indique-t-elle. L'impact sur l'environnement est palpable dans le domaine du traitement des déchets solides et des eaux usées et de la pollution de l'air. « Avant la crise des réfugiés, 8 % des eaux usées étaient traitées. Le reste était déversé dans la mer ou à l'air libre, sans traitement. Ce chiffre a sûrement considérablement augmenté depuis l'arrivée des réfugiés », indique-t-elle. Mme Kanbar évoque également une surexploitation des ressources naturelles ainsi qu'une détérioration de la qualité de l'eau, souvent contaminée par des matières fécales.

Pour une planification sur le moyen terme

Pour Ziad Sayegh, chercheur et spécialiste dans les questions relatives aux réfugiés, la solution passe par la mise en place d'un plan pratique à l'échelle nationale. « Il est important d'aborder cette question en prenant en considération les points de vue démographique, géographique, économique, social, environnemental, politique, diplomatique et légal. Il est nécessaire de mettre en place une stratégie nationale pratique en se basant sur des objectifs pour le court et le moyen terme », explique-t-il.

Mireille Gérard, représentante du Haut-Commissariat des Nations unies pour les réfugiés au Liban, évoque quant à elle la nécessité « d'une approche à moyen terme, en attendant que les réfugiés puissent rentrer chez eux, dans la sécurité et la dignité ». « Il existe trois solutions pour les réfugiés selon les lois internationales, à savoir le retour volontaire, l'intégration locale ou le relogement dans un pays tiers. La dernière option est pour l'instant la seule solution », conclut-elle

الرئيس الجميل: للتعامل مع قضية النازحين كواقع مؤقت ولوضع الآليات التي تؤمن عودتهم الى ديارهم

موقع Kataeb.Org: الخميس 31 آذار 2016



بأشر مؤتمر " لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة" الذي ينظمه بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور اعماله بجلسة افتتاحية صباح اليوم تحدث فيها الرئيس أمين الجميل، وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي.

كلمة الرئيس الجميل

والقى الرئيس الجميل كلمة بيت المستقبل وجاء فيها: اهلاً وسهلاً بكم في "بيت المستقبل"، أهلاً وسهلاً بكم الى هذه الورشة الفكرية، لبنانيين وعرباً وأجانب، رسميين وباحثين وأكاديميين، لنفكر معاً في سبل معالجة قضية النازحين/ اللاجئين من سوريا الى لبنان، وهي أسوأ أزمة منذ قبل عشرين عاماً، وهي ورشة تحتاج لفكركم وخبرتكم ومهاراتكم.

هذه سمة دائمة لبيت المستقبل الذي درج منذ تأسيسه الاول في العام 1977، وبعد تأسيسه الثاني في العام 2014، على طرح القضايا الساخنة والمعاصرة بغرض مقارنة منطلقاتها وواقعها، واستخلاص العبر والنتائج والحلول المفترضة.

وقال: لا شك ان معاناة الشعب السوري جراء الكوارث والمآسي التي تشهدها البلاد منذ خمس سنوات ولا تزال، رغم الهدنة ورعايتها الدولية، تشكل واحدة من أسوأ الكوارث في العالم، بل هي نوع من النكبة تذكر بالحرب اللبنانية التي استمرت عقدين من الزمن. ولا شك انه لا يصح انسانيًا و اخلاقياً وعربياً الا ان ينبري لبنان منفتحاً، متضامناً، حاضناً، مقدماً كل امكاناته، قلباً وقالباً للتخفيف من حدة المأساة ووطأة الازمة، خاصة وان لبنان صاحب تجربة في هذا المجال، مذ تحول البلد، ليس وطناً بديلاً، هذا لم يكن يوماً ولن يكون، بل مذ تحول بيتاً دافئاً يؤوي الاخوة الفلسطينيين منذ النكبة. وكانت النتيجة تداعيات كادت لتكون وجودية من خلال توريث لبنان بمشاكل الكبار وحساباتهم ومصالحهم، فصارت اللعبة أكبر من اللبنانيين والفلسطينيين، وتحول بلدنا ساحة اقليمية تتصارع فوقها دول القرار ولوبيات النفوذ. وتلقى لبنان جراء ذلك ضربات موجعة على المستويات السيادية والامنية والانمائية والمعيشية.

بل كانت ثورات على الداخل وفي الداخل لامست خط الاحتلال وخاطبت الوطن البديل. ولم يخرج لبنان من هذه التجربة الا منهكاً، ودفع ثمن ضيافته وأخوته وضعف سلطته مرسوم تجنيس شكّل بدلاً عن ضائع للتوطين، وأدى الى تغيير كبير في ديموغرافية سكانه .

وسأل الرئيس الجميل هل التاريخ يعيد نفسه؟ لا شيء يضمن عودة الأخوة السوريين الى بلدهم.

من يقول أن الوضع سيستقر غداً أو بعد غد؟ واعلن: ان التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر، وفق برنامج واضح المعالم يقوم على ما يلي :اولاً :حسن الضيافة وتأمين سبل العيش الكريم واللائق للنازحين، وهذا يحتم أن تبقى الدولة دولة في كل القضايا، لا سيما السيادية والسياسية والامنية وفي كل قضية تمسّ حقوق اللبنانيين. ورغم أن لبنان ليس طرفاً في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، الا أنه شريك في التضامن الدولي ازاء المآسي. وهذه الاتفاقية تعترف بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة. ومع امتداد فترة النزوح واستنزاف المدخرات الشخصية والامكانات الرسمية والدولية، سيصاب الوضع بضعفين: سيصبح اللاجئون اكثر ضعفاً على المستويين الاقتصادي والمعيشي، وستصبح الدول المضيفة أقل قدرة على القيام بالخدمات الاساسية للمجتمع الضيف. وهنا يلحظ التقرير المعد من قبل الدولة اللبنانية والبنك الدولي أن الآثار السلبية على لبنان خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2014 نتيجة النزاع في سوريا هي حوالي:

- 7.5 مليار د.أ خسارة في الارباح،
- انخفاض في تحصيل الايرادات الحكومية بنسبة 1.6 مليار د.

- ارتفاع انفاق الدولة بنسبة 1.2 مليار د. لتغطية الطلب على الخدمات العامة.
- ارتفاع البطالة إلى 14% نتيجة تدفق العمالة السورية.
- إحصاء نحو ٧٠٪ من اللاجئين السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد ب٣,٨٤ دولاراً في اليوم.

ثانياً: تفعيل التدابير التقييدية التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الاعداد ووتحديد الفارق بين اللاجئين الفعلي واللاجيء السوري، وبالتالي فرز اللاجىء الحقيقي عن الفئة المموهة التي تفتقر الى معايير واقع اللجوء، خاصة وأن أحد أسباب الانعكاسات الاقتصادية السيئة توزع 17% فقط من اللاجئين على المخيمات العشوائية، بينما ينتشر الباقون على الأراضي اللبنانية بشكل استنسابي. وهنا لا بد من الإشارة الى الورقة التي أعدتها وزارة الشؤون وأقرها مجلس الوزراء وهي تلحظ شرطين لتوفر صفة اللجوء هما: أن تكون حياة اللاجىء في خطر وأن يكون من مناطق محاذية للبنان (من يسكن في مناطق قريبة للحدود التركية، يجدر به اللجوء الى تركيا، وكذلك بالنسبة إلى المناطق القريبة من الأردن، علماً أن 20% من اللاجئين أتوا من حلب البعيدة جداً عن الحدود اللبنانية).

ثالثاً: يجب ان يترقب لبنان مشكلة مستقبلية ناتجة عن عنصرين أساسيين: وجود آلاف النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة. وفي مسح أجرته المفوضية العليا للاجئين وشمل أكثر من ستة آلاف مولوداً سورياً جديداً على الاراضي اللبنانية، ثبت ان ٧٢٪ منهم لا يحملون شهادة ولادة رسمية، مما يطرح مشكلة الاعتراف بهم من قبل السلطات السورية ويعزز بقاءهم في الارض التي ولدوا فيها. وتجدر الإشارة هنا الى إنعكاس ما تسرّب من معلومات عن حرق وتاف من سجلات الأحوال الشخصية والدوائر العقارية في بعض المناطق السوريّة.

رابعاً: ضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الامن والاستقرار، ويضمن حق الدولة على اقليمها، وحقوق اللبنانيين على كل الصعيد.

خامساً: التعامل مع قضية النازحين الانسانية كواقع مؤقت وليس كأمر واقع دائم، ووضع الآليات التي تؤمنّ عودتهم الى ديارهم فور استتباب الامن جزئياً لا شمولياً، فالنزوح يصبح دون موضوع ودون سبب اذا ما استقرت منطقة وخلت من الاضطرابات ناحية من أرض سوريا الشاسعة، وهذا قرار لا خيار.

اضاف: ان هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها بغياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على اجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي انقاداً للبنانيين وللسوريين ايضاً.

وهنا يجدر التساؤل: هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية هي إبقاء البلاد من دون محاور رسمي مأزون يدافع عن حقوق البلاد، وبالتالي يسمح بالعبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمدد وتأقلم النازحين، من دون حسيب أو رقيب، تمهيداً للتوطين؟ ومن الواضح أن الجهات الدولية العاملة في لبنان "أخذة راحتها" بسبب فقدان القيادة العليا للبلاد. إن هذا الرئيس القادر من شأنه أن ينقل لبنان من حالة الفراغ والتعطيل وانحلال المؤسسات، إلى حالة دولة طبيعية قادرة على اتخاذ القرارات وحماية تنفيذها، وعلى منع التوطين، الفلسطيني والسوري، والعمل على تأمين حق العودة. كما إن على المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في رفق لبنان بالمساعدات، ليبقى قادراً في الأمن وفي الانماء، والا سيتحول في غفلة من الزمن إلى قلعة للارهاب، ومصدراً لتيارات تكفيرية عابرة للمناطق والحدود. وإذا كان وقف الهجرة غير الشرعية مفيداً لأوروبا والغرب، إلا إن هذا التصرف الجهوي يعالج جزءاً من المشكلة، ويبقى الصاعق ممكن التشغيل في أي لحظة.

وأعلن الرئيس الجميل: لا يستطيع لبنان أن يتعامل مع ملف اللاجئين، سواء الفلسطينيين أو السوريين، إلا بعد انساني، لا سياسي، وبعقلية الضيافة لا الاستثمار أو المتاجرة، لأن التعامل السياسي مستحيل بسبب دقة الوضع في لبنان المقسوم عامودياً بين اصطفافين، ولأن التعامل الاجتماعي-الاقتصادي صعب بسبب هشاشة هيكل البنى التحتية في لبنان، من الماء والكهرباء والصحة والتربية، إلى البنية المالية.

لكل هذه الأسباب الآتية، ولأسباب تتعلق بخصوصية لبنان السياسية، والطائفية-المذهبية، والأمنية، والبنوية، والاقتصادية-الاجتماعية، ولوجوب تحرير لبنان من كثافة اللجوء التي تفوق قدراته وقد تتحول إلى عامل تفجير ومصدر ارهاب، ولارتفاع حالات الجرائم الفردية التي يعود بعضها إلى بيئة اللجوء وطبيعة عيشها المفتقرة إلى الحد الأدنى من الرعايتين الأمنية والحياتية، ولارتفاع نسبة البطالة وإيضاً الهجرة لدى اللبنانيين، بسبب كل ذلك، يقتضي إعادة النظر بالمنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي، بحيث يصار إلى اعتماد نظام ينهض على العناصر التالية:

1. تحميل المجتمع الدولي كلفة النزوح، ومدّ الدولة المضيضة بالتمويل اللازم لتأمين الحد الأدنى لعيش لائق للمهجر، وفق آلية نافذة على أصلها دون حاجة إلى مؤتمرات لحشد أصدقاء الدولة المضيضة وتسهيل التبرعات.

2. إستنفار دولي لمعالجة أسباب النزوح في دولة المنشأ، وتأمين حق، لا بل واجب العودة للنازح إلى بلاده.

3. في حال الاخفاق، وضع خطة لتوزيع اللاجئين على الدول القادرة على استضافتهم سكانياً واقتصادياً، بمعنى توسيع مدى استقبال اللاجئين في الجغرافيا والاقتصاد، بدل أن يكون محصوراً في الدول المجاورة لدولة المنشأ. هذا التدبير العادل، يخفف من الأعباء التي يتكبدها لبنان، كما بعض الدول الأوروبية وغيرها. إنها مسؤوليتنا جميعاً، فلنعمل جدياً وسريعاً لتدارك المفاعيل الكارثية لهذه الأزمة.

وختم الرئيس الجميل: الوضع في غاية الدقة، اربعة ملايين لبناني على أرض لبنان ومليونان وثلاث مئة الف لاجيء فلسطيني وسوري. يكفي هذا المشهد وهو أوفى تعبير وأصدق تقرير. نحن أمام لحظة تاريخية، لحظة التحولات الدراماتيكية في أي اتجاه! إنها قنبلة موقوتة، يمكن أن تفجر في أي لحظة. تنفجر بوجه الجميع، لبناني أو عربي أو أجنبي. في عصر العولمة، نعيش جميعنا في قرية واحدة! المسؤولية هي كونية. على الصعيد اللبناني، هناك ضرورة لرص الصفوف، لتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن، لتعزيز وتضامن كل قوى الاعتدال، تفعيل المؤسسات الدستورية والقانونية والإدارية – بالطبع، بدءاً بانتخاب الرئيس بالأمس قبل اليوم. هنالك ورشة كبيرة تنتظرنا بالكامل، مع ورش أخرى على أكثر من صعيد. المطلوب، جهد جماعي يحفظ مجتمعاتنا، والإنسان.

الوزير بو صعب

واعتبر الوزير بو صعب: ان لبنان يعاني من ازمات متلاحقة منذ اربعينات القرن الماضي نتيجة النزوح الفلسطيني من ارضه الذي كان مؤقتا ونتيجة نتفكك الدولة وعدم الإتفاق على مصلحة لبنان بسبب الإختلافات السياسية الكبيرة مما ادى الى ان يصبح المؤقت دائما. وقال: لا شيء يبشر بان هذه الأزمة يمكن ان تحل. وهذا يفتح بابا للأزمة الأكبر والأخطر لتي نعيشها الآن، أزمة النزوح السوري لقد اصبح عدد النازحين نصف عدد سكان لبنان تقريبا، وهذا لم يحدث في اي بلد آخر في العالم. وراى ان الإختلافات الموجودة تؤدي الى عدم التعاطي بشكل جدي مع مسألة النزوح التي خلقت كوارث امنية واقتصادية واجتماعية وصحية وتربوية ومالية بحيث ان لبنان لم يعد قادرا على تحمل كل هذه التداعيات.

وقال: في الشأن التربوي لدينا في المدارس الرسمية نحو 250 الف تلميذ لبناني، و450 الف تلميذ سوري، وهناك بعض المدارس الرسمية 90 بالمئة من طلابها من السوريين. وعندما توليت مسؤولياتي وضعت خطة لتأمين المدارس للنازحين لكي لا يتحولوا الى مشاريع ارهاق فنكون بذلك نساهم في ضرب امننا واستقرارنا اقتصاديا. ولحظت الخطة تعليم كل طفل موجود على الأراضي اللبنانية ولكن ليس على حساب الطالب

اللبناني. وطلبنا من المجتمع الدولي مساعدتنا بتعليم النازحين السوريين والبدء بمساعدة اللبنانيين والمدارس اللبنانية اولا، وكانت الخطة متكاملة وهي تشمل تمويل بناء مدارس ، تطوير المنهج لدينا ليصبح تفاعليا.

اضاف: هناك كثير من الأمور يعاني منها القطاع التربوي اللبناني بسبب شح التمويل. وقال: عندما اطلب من مجلس الوزراء رصد ملياري ليرة لترميم شبكات المياه في مدارس شبه مهترئة يأتي الرفض بحجة ان الأموال غير متوفرة. من هنا الخطة التي وضعت مع المجتمع الدولي تنص على ايلاء المجتمع الحاضن الأهمية لأنه يتحمل اعباء اكثر من طاقته. لقد لحظت هذه الخطة معاملة الطالب اللبناني مثل الطالب السوري، فمثلا يدفعون رسوم تسجيل الطالب السوري ويعطونه كتباً مجانية، فنفس الشيء يجب ان يعطى للطالب اللبناني. وتأتي المساعدات الدولية الآن على هذا الأساس، خصص لنا السنة الماضية بحدود ثلاثين مليون دولار و نتوقع هذه السنة نحو 90 مليون دولار. ولقد اعلن رئيس البنك الدولي خلال زيارته الأخيرة عن قرض ميسر للبنان بقيمة مئة مليون دولار مساعدات.

وقال: لقد اعلن آخر تقرير للبنك الدولي بأن لبنان خسر منذ بداية النزوح السوري الى اليوم 13 مليار دولار، 6،5 مليار منهم فقط عام 2015 واذا اكملنا على هذا المنوال فتعلمون ماذا سيحل بالإقتصاد اللبناني حيث وصلت البطالة الى نحو 20 بالمئة.

وتناول الوزير بو صعب موضوع النزوح ورأى ان النازح اتى لسبب قسري وعندما تنتفي الأسباب يجب ان يعود الى بلده، لبنان فتح ابوابه للسوريين ومن مصلحة السوريين ان نساعدهم في العودة الى بلادهم خاصة ان هناك مناطق آمنة وسيصبح هناك مناط آمنة اكثر من الآن وصاعدا.

وختم: تبدأ الحلول بانتخاب رئيس للجمهورية لأن بغيابه لا جدية في التعاطي مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية، كلنا نعرف وضع الحكومة حيث الإختلاف على كل شيء، مجلس النواب شبه معطل، الوضع بغياب الرئيس ليس سليماً. يجب ان نتفاهم اننا نريد ان نعيش كلبنانيين مع بعضنا البعض، لا احد يمكنه ان يلغي الآخر، ولهذا هناك اناس يجب ان يغيروا تفكيرهم ويقتنعوا بالشراكة الحقيقية، ولا يمكن اليوم ان نظل نعيش في ظل الأجواء التي كانت سائدة قبل عام 2005، فبعد 2005 تمت عودة قيادات كانت مغيبة ولها دورها ويجب ان يتعاطوا معها على هذا الأساس، وهذه هي الشراكة الحقيقية ، وعندما تصبح هناك قناعة بهذه الشراكة تبدأ الحلول ويتم انتخاب رئيس للجمهورية.

السفير الصلح

وتطرق السفير الصلح الى مسألة النزوح السوري وتداعياته وطالب الجامعة العربية بانشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنبا الى جنب مع وزارة الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تدهم لبنان. ورأى ان لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين وان العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية انما يؤشر الى امكانية استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية. هذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة النأي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية، كما يخشى انتشار اجواء من الفوضى في بعض مناطق من جنوب لبنان مما يهدد دور اليونيفيل والقرار، 1701، مما يعطي اسرائيل ذريعة للتدخل بشكل او آخر ومما يزيد الإرباك على الساحة اللبنانية . وتناول السفير الصلح الشلل في عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية وفي طليعتها الفراغ في سدة الرئاسة. وتطرق للفساد في لبنان الذي غذاه الوجود السوري ولم تخل ادارة منه. وتعطل عمل مؤسسات الرقابة التي اصبحت صورية . ورأى ان ابرز المكتسبات الضائعة تتمثل في عدم استكمال ملف النفط والغاز المتوفرين في المياه الإقليمية اللبنانية وهي كميات واعدة تقدر ب 30 و40 مليار برميل نفط و122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

انور دركزلي

اما مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافى تداعيات ازمة النازحين السوريين، وعبر اخيرا عن دعم السيدة سيغريد كاغ لبيت المستقبل وللنشاطات التي يقوم بها في هذا المجال

أمين الجميل: لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع ملف النازحين إلا بعد إنساني موقع لبيانون فايلز : الخميس 31 آذار 2016



بأشر مؤتمر "لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة" الذي ينظمه "بيت المستقبل" بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، أعماله بجلسة افتتاحية صباح اليوم تحدث فيها الرئيس أمين الجميل، وزير التربية والتعليم العالي الياس بوصعب، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي.

وألقى الجميل كلمة "بيت المستقبل"، وجاء فيها: أهلا وسهلا بكم الى هذه الورشة الفكرية، لبنانيين وعربا وأجانب، رسميين وباحثين وأكاديميين، لنفكر معا في سبل معالجة قضية النازحين/اللاجئين من سوريا الى لبنان، وهي أسوأ أزمة منذ قبل عشرين عاما، وهي ورشة تحتاج الى فكركم وخبرتكم ومهاراتكم.

هذه سمة دائمة لبيت المستقبل الذي درج منذ تأسيسه الاوّل عام 1977، وبعد تأسيسه الثاني عام 2014، على طرح القضايا الساخنة والمعاصرة بغرض مقاربة منطلقاتها وواقعها، واستخلاص العبر والنتائج والحلول المقترضة.

لا شك ان معاناة الشعب السوري جراء الكوارث والمآسي التي تشهدها البلاد منذ خمس سنوات ولا تزال، رغم الهدنة ورعايتها الدولية، تشكل واحدة من أسوأ الكوارث في العالم، بل هي نوع من النكبة تذكر بالحرب اللبنانية التي استمرت عقدين من الزمن. ولا شك انه لا يصح انسانيًا واخلاقيا وعربيا الا ان ينبري لبنان منفتحا، متضامنا، حاضنا، مقدما كل امكاناته، قلبا وقالبا للتخفيف من حدة المأساة ووطأة الازمة، خاصة وان لبنان صاحب تجربة في هذا المجال، مذ تحول البلد، ليس وطنا بديلا، هذا لم يكن يوما ولن يكون، بل مذ تحول بيتا دافئا يؤوي الاخوة الفلسطينيين منذ النكبة. وكانت النتيجة تداعيات كادت لتكون وجودية من خلال توريط لبنان بمشاكل الكبار وحساباتهم ومصالحهم، فصارت اللعبة أكبر من اللبنانيين والفلسطينيين، وتحول بلدنا ساحة اقليمية

تتصارع فوقها دول القرار ولوبيات النفوذ. وتلقى لبنان جراء ذلك ضربات موجعة على المستويات السيادية والامنية والانمائية والمعيشية.

بل كانت ثورات على الداخل وفي الداخل لامست خط الاحتلال وخاطبت الوطن البديل. ولم يخرج لبنان من هذه التجربة الا منهكا، ودفع ثمن ضيافته وأخوته وضعف سلطته مرسوم تجنيس شكل بدلا عن ضائع للتوطين، وأدى الى تغيير كبير في ديموغرافية سكانه."

وسأل الجميل: "هل التاريخ يعيد نفسه؟ لا شيء يضمن عودة الأخوة السوريين الى بلدهم.

من يقول إن الوضع سيستقر غدا أو بعد غد؟ إن التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر، وفق برنامج واضح المعالم يقوم على ما يلي:

أولا: حسن الضيافة وتأمين سبل العيش الكريم واللائق للنازحين، وهذا يحتم أن تبقى الدولة دولة في كل القضايا، لا سيما السيادية والسياسية والامنية وفي كل قضية تمس حقوق اللبنانيين. ورغم أن لبنان ليس طرفا في اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، الا أنه شريك في التضامن الدولي ازاء المآسي. وهذه الاتفاقية تعترف بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة. ومع امتداد فترة النزوح واستنزاف المدخرات الشخصية والامكانيات الرسمية والدولية، سيصاب الوضع بضعفين: سيصبح اللاجئون أكثر ضعفا على المستويين الاقتصادي والمعيشي، وستصبح الدول المضيفة أقل قدرة على القيام بالخدمات الأساسية للمجتمع الضيف. وهنا يلحظ التقرير المعد من قبل الدولة اللبنانية والبنك الدولي أن الآثار السلبية على لبنان خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2014 نتيجة النزاع في سوريا هي حواليا:

7.5- مليار دولار خسارة في الأرباح.

-انخفاض في تحصيل الإيرادات الحكومية بنسبة 1.6 مليار دولار.

-ارتفاع إنفاق الدولة بنسبة 1.2 مليار دولار لتغطية الطلب على الخدمات العامة.

-ارتفاع البطالة إلى 14% نتيجة تدفق العمالة السورية.

-إحصاء نحو 70% من اللاجئين السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد

ب3,84 دولار يوميا.

ثانيا: تفعيل التدابير التقييدية التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الأعداد وتحديد الفارق بين اللاجئ الفعلي واللاجئ السوري، وبالتالي فرز اللاجئ الحقيقي عن الفئة المموهة التي تفتقر الى معايير واقع اللجوء، خصوصا أن أحد أسباب الانعكاسات

الاقتصادية السيئة توزع 17% فقط من اللاجئين على المخيمات العشوائية، بينما ينتشر الباقون على الأراضي اللبنانية بشكل استتسابي. وهنا لا بد من الإشارة الى الورقة التي أعدتها وزارة الشؤون وأقرها مجلس الوزراء وهي تلحظ شرطين لتوفر صفة اللجوء هما: أن تكون حياة اللاجئين في خطر وأن يكون من مناطق محاذية للبنان (من يسكن في مناطق قريبة للحدود التركية، يجدر به اللجوء الى تركيا، وكذلك بالنسبة إلى المناطق القريبة من الأردن، علما أن 20% من اللاجئين أتوا من حلب البعيدة جدا عن الحدود اللبنانية).

ثالثا: يجب أن يتربص لبنان مشكلة مستقبلية ناتجة من عنصرين أساسيين: وجود آلاف النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة. وفي مسح أجرته المفوضية العليا للاجئين وشمل أكثر من ستة آلاف مولود سوري جديد على الأراضي اللبنانية، ثبت أن 72% منهم لا يحملون شهادة ولادة رسمية، مما يطرح مشكلة الاعتراف بهم من قبل السلطات السورية ويعزز بقاءهم في الأرض التي ولدوا فيها. وتجدر الإشارة هنا الى انعكاس ما تسرب من معلومات عن حرق وتلف من سجلات الأحوال الشخصية والدوائر العقارية في بعض المناطق السورية.

رابعا: ضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الأمن والاستقرار، ويضمن حق الدولة على إقليمها، وحقوق اللبنانيين على كل الصعيد.

خامسا: التعامل مع قضية النازحين الانسانية كواقع مؤقت وليس كأمر واقع دائم، ووضع الآليات التي تؤمن عودتهم الى ديارهم فور استتباب الامن جزئيا لا شموليا، فالنزوح يصبح دون موضوع ودون سبب اذا ما استقرت منطقة وخلت من الاضطرابات ناحية من أرض سوريا الشاسعة، وهذا قرار لا خيار.

أضاف: "إن هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها في غياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على إجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي إنقاذا للبنانيين وللسوريين ايضا. وهنا يجدر التساؤل: هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية إبقاء البلاد من دون محاور رسمي مأزون يدافع عن حقوق البلاد، وبالتالي يسمح بالعبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمدد وتأقلم النازحين، من دون حسيب أو رقيب، تمهيدا للتوطين؟ ومن الواضح أن الجهات الدولية العاملة في لبنان "أخذت راحتها" بسبب فقدان القيادة العليا للبلاد. إن هذا الرئيس القادر من شأنه أن ينقل لبنان من حالة الفراغ والتعطيل وانحلال المؤسسات، الى حالة دولة طبيعية قادرة على اتخاذ القرارات وحماية تنفيذها، وعلى منع التوطين، الفلسطيني والسوري، والعمل على تأمين حق العودة. كما أن على المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في رفق لبنان بالمساعدات، ليبقى قادرا في الامن وفي الانماء، والا سيتحول في غفلة من الزمن الى قلعة للارهاب، ومصدرا لتيارات تكفيرية

عابرة للمناطق والحدود. وإذا كان وقف الهجرة غير الشرعية مفيدا لاوروبا والغرب، الا ان هذا التصرف الجهوي يعالج جزءا من المشكلة، ويبقى الصاعق ممكن التشغيل في أي لحظة."

وأعلن الجميل أن "لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع ملف اللاجئين، سواء الفلسطينيين او السوريين، الا ببعده انساني، لا سياسي، وبعقلية الضيافة لا الاستثمار أو المتاجرة، لأن التعامل السياسي مستحيل بسبب دقة الوضع في لبنان المقسوم عموديا بين اصطفافين، ولأن التعامل الاجتماعي-الاقتصادي صعب بسبب هشاشة هيكل البنى التحتية في لبنان، من الماء والكهرباء والصحة والتربية، الى البنية المالية.

لكل هذه الأسباب الأنفة، ولأسباب تتعلق بخصوصية لبنان السياسية، والطائفية-المذهبية، والامنية، والبنوية، والاقتصادية- الاجتماعية، ولوجوب تحرير لبنان من كثافة اللجوء التي تفوق قدراته وقد تتحول الى عامل تفجير ومصدر ارهاب، ولارتفاع حالات الجرائم الفردية التي يعود بعضها الى بيئة اللجوء وطبيعة عيشها المفتقرة الى الحد الادنى من الرعايتين الامنية والحياتية، ولارتفاع نسبة البطالة وايضا الهجرة لدى اللبنانيين، بسبب كل ذلك، يقتضي اعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي، بحيث يصار الى اعتماد نظام ينهض على العناصر التالية:

1- تحميل المجتمع الدولي كلفة النزوح، ومد الدولة المضيفة بالتمويل اللازم لتأمين الحد الادنى لعيش لائق للمهجر، وفق آلية نافذة على أصلها دون حاجة الى مؤتمرات لحشد أصدقاء الدولة المضيفة وتسييل التبرعات.

2- إستنفار دولي لمعالجة اسباب النزوح في دولة المنشأ، وتأمين حق، لا بل واجب العودة للنازح الى بلاده.

3- في حال الاخفاق، وضع خطة لتوزيع اللاجئين على الدول القادرة على استضافتهم سكانيا واقتصاديا، بمعنى توسيع مدى استقبال اللاجئين في الجغرافيا والاقتصاد، بدل أن يكون محصورا في الدول المجاورة لدولة المنشأ. هذا التدبير العادل، يخفف الأعباء التي يتكبدها لبنان، كما بعض الدول الأوروبية وغيرها. إنها مسؤوليتنا جميعا، فلنعمل جديا وسريعا لتدارك المفاعيل الكارثية لهذه الأزمة."

وختم الجميل: "الوضع في غاية الدقة، اربعة ملايين لبناني على أرض لبنان ومليونان وثلاثمئة الف لاجئ فلسطيني وسوري. يكفي هذا المشهد وهو أوفى تعبير وأصدق تقرير. نحن أمام لحظة تاريخية، لحظة التحولات الدراماتيكية في أي اتجاه. إنها قبلة موقوتة يمكن أن تفجر في أي لحظة. تنفجر بوجه الجميع، لبناني أو عربي أو أجنبي.

في عصر العولمة، نعيش جميعنا في قرية واحدة. المسؤولية كونية. على الصعيد اللبناني، هناك ضرورة لرص الصفوف، لتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن، لتعزيز وتضامن كل قوى الاعتدال، تفعيل المؤسسات الدستورية والقانونية والإدارية - بالطبع، بدءا بانتخاب الرئيس بالأمس قبل اليوم. هنالك ورشة كبيرة تنتظرنا بالكامل، مع ورش أخرى على أكثر من صعيد. المطلوب جهد جماعي يحفظ مجتمعاتنا والإنسان."

واعتبر بو صعب أن "لبنان يعاني أزمات متلاحقة منذ أربعينات القرن الماضي نتيجة النزوح الفلسطيني من أرضه الذي كان موقنا ونتيجة نتفكك الدولة وعدم الإتفاق على مصلحة لبنان بسبب الإختلافات السياسية الكبيرة، مما أدى الى أن يصبح الموقت دائما."

وقال: "لا شيء يبشر بأن هذه الأزمة يمكن أن تحل. وهذا يفتح بابا للأزمة الأكبر والأخطر التي نعيشها الآن، أزمة النزوح السوري. لقد أصبح عدد النازحين نصف عدد سكان لبنان تقريبا، وهذا لم يحدث في أي بلد آخر في العالم."

ورأى أن "الاختلافات القائمة تؤدي الى عدم التعامل بشكل جدي مع مسألة النزوح التي خلقت كوارث أمنية واقتصادية واجتماعية وصحية وتربوية ومالية، بحيث أن لبنان لم يعد قادرا على تحمل كل هذه التداعيات."

وأضاف: "في الشأن التربوي لدينا في المدارس الرسمية نحو 250 ألف تلميذ لبناني، و450 ألف تلميذ سوري، وهناك بعض المدارس الرسمية 90 في المئة من طلابها من السوريين. وعندما توليت مسؤولياتي وضعت خطة لتأمين المدارس للنازحين لكي لا يتحولوا الى مشاريع ارهاب، فنكون بذلك نساهم في ضرب امننا واستقرارنا اقتصاديا. ولحظت الخطة تعليم كل طفل موجود على الأراضي اللبنانية، ولكن ليس على حساب الطالب اللبناني. وطلبنا من المجتمع الدولي مساعدتنا في تعليم النازحين السوريين والبدء بمساعدة اللبنانيين والمدارس اللبنانية اولا، وكانت الخطة متكاملة، وهي تشمل تمويل بناء مدارس، وتطوير المنهج لدينا ليصبح تفاعليا."

وأشار الى "أن كثيرا من الأمور يعانيتها القطاع التربوي اللبناني بسبب شح التمويل. وعندما أطلب من مجلس الوزراء رصد ملياري ليرة لترميم شبكات المياه في مدارس شبه مهترئة، يأتي الرفض بحجة أن الأموال غير متوافرة. من هنا الخطة التي وضعت مع المجتمع الدولي تنص على إيلاء المجتمع الحاضن الأهمية، لأنه يتحمل أعباء أكثر من طاقته. لقد لحظت هذه الخطة معاملة الطالب اللبناني مثل الطالب السوري، فمثلا يدفعون رسوم تسجيل الطالب السوري ويعطونه كتب مجانية، فنفس الشيء يجب ان يعطى للطالب اللبناني. وتأتي المساعدات الدولية الآن على هذا الأساس، خصص لنا السنة الماضية نحو ثلاثين مليون دولار ونتوقع هذه السنة نحو 90 مليون دولار. ولقد

اعلن رئيس البنك الدولي خلال زيارته الأخيرة عن قرض ميسر للبنان بقيمة مئة مليون دولار مساعدات."

وقال: "لقد أعلن آخر تقرير للبنك الدولي أن لبنان خسر منذ بداية النزوح السوري الى اليوم 13 مليار دولار، 6،5 مليارات منها فقط عام 2015، وإذا اكملنا على هذا المنوال فتعلمون ماذا سيحل بالإقتصاد اللبناني حيث وصلت البطالة الى نحو 20 بالمئة."

وتناول بو صعب موضوع النزوح، فرأى أن "النازح أتى لسبب قسري، وعندما تنتفي الأسباب يجب أن يعود الى بلده، لبنان فتح ابوابه للسوريين، ومن مصلحة السوريين أن نساعدهم في العودة الى بلادهم، خصوصا أن هناك مناطق آمنة وسيصبح هناك مناطق آمنة أكثر من الآن وصاعدا."

وختم: "تبدأ الحلول بانتخاب رئيس للجمهورية، لأن بغيابه لا جدية في التعامل مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية، كلنا نعرف وضع الحكومة حيث الاختلاف على كل شيء. مجلس النواب شبه معطل، الوضع بغياب الرئيس ليس سليما. يجب ان نتفاهم على اننا نريد ان نعيش كلبنانيين مع بعضنا البعض، لا احد يمكنه ان يلغي الآخر، ولهذا هناك اناس يجب ان يغيروا تفكيرهم ويقتنعوا بالشراكة الحقيقية، ولا يمكن اليوم ان نظل نعيش في ظل الأجواء التي كانت سائدة قبل عام 2005، فبعد 2005 تمت عودة قيادات كانت مغيبة ولها دورها، ويجب ان يتعاطوا معها على هذا الأساس، وهذه هي الشراكة الحقيقية، وعندما تصبح هناك قناعة بهذه الشراكة تبدأ الحلول ويتم انتخاب رئيس للجمهورية."

وتطرق السفير الصلح الى مسألة النزوح السوري وتداعياته. وطالب الجامعة العربية "بإنشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنبا الى جنب مع وزارة الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تدهم لبنان. وراى ان لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين وان العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية انما يؤشر الى امكانية استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية. هذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة النأي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية، كما يخشى انتشار اجواء من الفوضى في بعض مناطق من جنوب لبنان مما يهدد دور اليونيفيل والقرار، 1701 مما يعطي اسرائيل ذريعة للتدخل بشكل او آخر. ومما يزيد الإرباك على الساحة اللبنانية. وتناول الصلح "الشلل في عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية وفي طليعتها الفراغ في سدة الرئاسة". وتطرق الى الفساد في لبنان الذي غذاه الوجود السوري ولم تخل إدارة منه. وتعطل عمل مؤسسات الرقابة التي أصبحت صورية."

ورأى أن "أبرز المكتسبات الضائعة تتمثل في عدم استكمال ملف النفط والغاز المتوافرين في المياه الإقليمية اللبنانية، وهي كميات واعدة تقدر بـ 30 و40 مليار برميل نفط و122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي."

أما مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافى تداعيات أزمة النازحين السوريين، وعبر أخيراً عن دعم سيغريد كاغ لـ "بيت المستقبل" وللنشاطات التي يقوم بها في هذا المجال.

امين الجميل: لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع ملف اللاجئين الا ببعده انساني

موقع النشرة : الخميس 31 آذار 2016



اعتبر الرئيس السابق لحزب الكتائب اللبنانية [امين الجميل](#) خلال القائه كلمة "بيت المستقبل" في مؤتمر "لبنان والنازحون واللاجئون"، انه "لا شك ان معاناة الشعب السوري جراء الكوارث والمآسي التي تشهدها البلاد منذ خمس سنوات ولا تزال، رغم الهدنة ورعايتها الدولية، تشكل واحدة من أسوأ الكوارث في العالم، بل هي نوع من النكبة تذكر بالحرب اللبنانية التي استمرت عقدين من الزمن. ولا شك انه لا يصح انساني واخلاقيا وعربيا الا ان ينبري لبنان منفتحا، متضامنا، حاضنا، مقدما كل امكاناته، قلبا وقالبا للتخفيف من حدة المأساة ووطأة الازمة، خاصة وان لبنان صاحب تجربة في هذا المجال، مذ تحول البلد، ليس وطنا بديلا، هذا لم يكن يوما ولن يكون، بل مذ تحول بيتا دافنا يؤوي الاخوة الفلسطينيين منذ النكبة. وكانت النتيجة تداعيات كادت لتكون وجودية من خلال توريث لبنان بمشاكل الكبار وحساباتهم ومصالحهم، فصارت اللعبة أكبر من اللبنانيين والفلسطينيين، وتحول بلدنا ساحة اقليمية تتصارع فوقها دول القرار ولوبيات النفوذ. وتلقى لبنان جراء ذلك ضربات موجعة على المستويات السيادية والامنية والانمائية والمعيشية.

بل كانت ثورات على الداخل وفي الداخل لامست خط الاحتلال وخاطبت الوطن البديل. ولم يخرج لبنان من هذه التجربة الا منهكا، ودفع ثمن ضيافته وأخوته وضعف سلطته مرسوم تجنيس شكل بدلا عن ضائع للتوطين، وأدى الى تغيير كبير في ديموغرافية سكانه."

وسأل الجميل: "هل التاريخ يعيد نفسه؟ لا شيء يضمن عودة الأخوة السوريين الى بلدهم. من يقول إن الوضع سيستقر غدا أو بعد غد؟ إن التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر، وفق برنامج واضح المعالم يقوم على "حسن الضيافة وتأمين سبل العيش الكريم واللائق للنازحين، وتفعيل التدابير التقيدية التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الاعداد وتحديد

الفارق بين اللاجئ الفعلي واللاجئ السوري، وبالتالي فرز اللاجئ الحقيقي عن الفئة المموهة التي تفتقر الى معايير واقع اللجوء، خصوصا أن أحد أسباب الانعكاسات الاقتصادية السيئة توزع 17 بالمئة فقط من اللاجئين على المخيمات العشوائية، بينما ينتشر الباقي على الأراضي اللبنانية بشكل استنسابي".

واضاف: "يجب أن يترقب لبنان مشكلة مستقبلية ناتجة من عنصرين أساسيين: وجود آلاف النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة. وفي مسح أجرته المفوضية العليا للاجئين وشمل أكثر من ستة آلاف مولود سوري جديد على الأراضي اللبنانية، ثبت أن 72 بالمئة منهم لا يحملون شهادة ولادة رسمية، مما يطرح مشكلة الاعتراف بهم من قبل السلطات السورية ويعزز بقاءهم في الارض التي ولدوا فيها. وتجدر الإشارة هنا الى انعكاس ما تسرب من معلومات عن حرق وتلف من سجلات الأحوال الشخصية والدوائر العقارية في بعض المناطق السورية."

وشدد الجميل على "ضرورة ضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الأمن والاستقرار، ويضمن حق الدولة على إقليمها، وحقوق اللبنانيين على كل الصعد، والتعامل مع قضية النازحين الانسانية كواقع مؤقت وليس كأمر واقع دائم، ووضع الآليات التي تؤمن عودتهم الى ديارهم فور استتباب الامن جزئيا لا شموليا، فالنزوح يصبح دون موضوع ودون سبب اذا ما استقرت منطقة وخلت من الاضطرابات ناحية من أرض سوريا الشاسعة، وهذا قرار لا خيار".

ولفت الجميل الى إن "هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها في غياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على إجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي إنقاذا للبنانيين وللسوريين ايضا."

وتساءل: "هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية إبقاء البلاد من دون محاور رسمي مأزون يدافع عن حقوق البلاد، وبالتالي يسمح بالعبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمدد وتأقلم النازحين، من دون حسيب أو رقيب، تمهيدا للتوطين؟ ومن الواضح أن الجهات الدولية العاملة في لبنان "أخذة راحتها" بسبب فقدان القيادة العليا للبلاد. إن هذا الرئيس القادر من شأنه أن ينقل لبنان من حالة الفراغ والتعطيل وانحلال المؤسسات، الى حالة دولة طبيعية قادرة على اتخاذ القرارات وحماية تنفيذها، وعلى منع التوطين، الفلسطيني والسوري، والعمل على تأمين حق العودة. كما أن على المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في رفق لبنان بالمساعدات، ليبقى قادرا في الامن وفي الانماء، والا سيتحول في غفلة من الزمن الى قلعة للارهاب، ومصدرا لتيارات تكفيرية عابرة للمناطق والحدود. واذا كان وقف الهجرة غير الشرعية مفيدا لاوروبا والغرب، الا ان هذا التصرف الجهوي يعالج جزءا من المشكلة، ويبقى الصاعق ممكن التشغيل في أي لحظة."

وأعلن الجميل أن "لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع ملف اللاجئين، سواء الفلسطينيين او

السوريين، الا ببعء انساني، لا سياسي، وبعقلية الضيافة لا الاستثمار أو المتاجرة، لأن التعامل السياسي مستحيل بسبب دقة الوضع في لبنان المقسوم عموديا بين اصطفافين، ولأن التعامل الاجتماعي-الاقتصادي صعب بسبب هشاشة هيكل البنى التحتية في لبنان، من الماء والكهرباء والصحة والتربية، الى البنية المالية."

السفير الصلح: على الجامعة العربية انشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين

موقع [INN](#) Lebanon

الخميس 2016-3-31



تطرق الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح الى مسألة النزوح السوري وتداعياته. وطالب الجامعة العربية بإنشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنبا الى جنب مع وزارة الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تداهم لبنان.

ورأى الصلح خلال مشاركته في مؤتمر لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة الذي ينظمه بيت المستقبل ان لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين وان العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية انما يؤشر الى امكانية استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية. هذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة النأي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية، كما يخشى انتشار اجواء من الفوضى في بعض مناطق من جنوب لبنان مما يهدد دور اليونيفيل والقرار، 1701 مما يعطي اسرائيل ذريعة للتدخل بشكل او آخر. ومما يزيد الإرباك على الساحة اللبنانية. وتناول الصلح الشلل في عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية وفي طليعتها الفراغ في سدة الرئاسة. وتطرق الى الفساد في لبنان الذي غذاه الوجود السوري ولم تخل إدارة منه. وتعطل عمل مؤسسات الرقابة التي أصبحت صورية.

واعتبر الصلح أن أبرز المكتسبات الضائعة تتمثل في عدم استكمال ملف النفط والغاز المتوافرين في المياه الإقليمية اللبنانية، وهي كميات واعدة تقدر بـ 30 و40 مليار برميل نفط و122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

أما مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافى تداعيات أزمة النازحين السوريين، وعبر أخيراً عن دعم سيغريد كاغ لبيت المستقبل وللنشاطات التي يقوم بها في هذا المجال

انطلاق مؤتمر لبنان والنازحون واللاجئون الجميل: لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع
الملف إلا ببعد إنساني
موقع المختار : الخميس 31-3-2016



انطلاق مؤتمر لبنان والنازحون واللاجئون الجميل: لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع
الملف إلا ببعد إنساني

باشر مؤتمر "لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحاجة الى استراتيجية وطنية شاملة" الذي ينظمه "بيت المستقبل" بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، أعماله بجلسة افتتاحية صباح اليوم تحدث فيها الرئيس أمين الجميل، وزير التربية والتعليم العالي الياس بوصعب، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي.

الجميل

وألقى الجميل كلمة "بيت المستقبل"، وجاء فيها: أهلا وسهلا بكم الى هذه الورشة الفكرية، لبنانيين وعربا وأجانب، رسميين وباحثين وأكاديميين، لنفكر معا في سبل معالجة قضية النازحين/اللاجئين من سوريا الى لبنان، وهي أسوأ أزمة منذ قبل عشرين عاما، وهي ورشة تحتاج الى فكركم وخبرتكم ومهاراتكم.

هذه سمة دائمة لبيت المستقبل الذي درج منذ تأسيسه الاوّل عام 1977، وبعد تأسيسه الثاني عام 2014، على طرح القضايا الساخنة والمعاصرة بغرض مقارنة منطلقاتها وواقعها، واستخلاص العبر والنتائج والحلول المفترضة.

لا شك ان معاناة الشعب السوري جراء الكوارث والمآسي التي تشهدها البلاد منذ خمس سنوات ولا تزال، رغم الهدنة ورعايتها الدولية، تشكل واحدة من أسوأ الكوارث في العالم، بل هي نوع من النكبة تذكر بالحرب اللبنانية التي استمرت عقدين من الزمن . ولا شك انه لا يصح انسانيًا واخلاقيًا وعربيًا الا ان ينبري لبنان منفتحًا، متضامنًا، حاضنًا، مقدما كل امكاناته، قلبًا وقالبا للتخفيف من حدة المأساة ووطأة الازمة، خاصة وان لبنان صاحب تجربة في هذا المجال، مذ تحول البلد، ليس وطنًا بديلاً، هذا لم يكن يوماً ولن يكون، بل مذ تحول بيتنا دافئاً يؤوي الاخوة الفلسطينيين منذ النكبة. وكانت النتيجة تداعيات كادت لتكون وجودية من خلال توريث لبنان بمشاكل الكبار وحساباتهم ومصالحهم، فصارت اللعبة أكبر من اللبنانيين والفلسطينيين، وتحول بلدنا ساحة اقليمية تتصارع فوقها دول القرار ولوبيات النفوذ. وتلقى لبنان جراء ذلك ضربات موجعة على المستويات السيادية والامنية والانمائية والمعيشية.

بل كانت ثورات على الداخل وفي الداخل لامست خط الاحتلال وخاطبت الوطن البديل. ولم يخرج لبنان من هذه التجربة الا منهكًا، ودفع ثمن ضيافته وأخوته وضعف سلطته مرسوم تجنيس شكل بدلا عن ضائع للتوطين، وأدى الى تغيير كبير في ديموغرافية سكانه."

وسأل الجميل: "هل التاريخ يعيد نفسه؟ لا شيء يضمن عودة الأخوة السوريين الى بلدهم.

من يقول إن الوضع سيستقر غداً أو بعد غد؟ إن التجربة الفلسطينية توجب على لبنان الدولة ان يتعامل مع التجربة السورية بانفتاح، لكن بكثير من الحذر، وفق برنامج واضح المعالم يقوم على ما يلي:

أولاً: حسن الضيافة وتأمين سبل العيش الكريم واللائق للنازحين، وهذا يحتم أن تبقى الدولة دولة في كل القضايا، لا سيما السيادية والسياسية والامنية وفي كل قضية تمس

حقوق اللبنانيين. ورغم أن لبنان ليس طرفاً في اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أنه شريك في التضامن الدولي إزاء المأسى. وهذه الاتفاقية تعترف بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة. ومع امتداد فترة النزوح واستنزاف المدخرات الشخصية والامكانيات الرسمية والدولية، سيصاب الوضع بضعفين: سيصبح اللاجئون أكثر ضعفاً على المستويين الاقتصادي والمعيشي، وستصبح الدول المضيفة أقل قدرة على القيام بالخدمات الأساسية للمجتمع الضيف. وهنا يلحظ التقرير المعد من قبل الدولة اللبنانية والبنك الدولي أن الآثار السلبية على لبنان خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2014 نتيجة النزاع في سوريا هي حوالياً:

7.5- مليار دولار خسارة في الأرباح.

-انخفاض في تحصيل الإيرادات الحكومية بنسبة 1.6 مليار دولار.

-ارتفاع إنفاق الدولة بنسبة 1.2 مليار دولار لتغطية الطلب على الخدمات العامة.

-ارتفاع البطالة إلى 14% نتيجة تدفق العمالة السورية.

-إحصاء نحو 70% من اللاجئين السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد

ب3,84 دولار يومياً.

ثانياً: تفعيل التدابير التقييدية التي اتخذها مجلس الوزراء بغرض ضبط الأعداد وتحديد الفارق بين اللاجئين الفعلي واللاجئ السوري، وبالتالي فرز اللاجئ الحقيقي عن الفئة المموهة التي تفتقر إلى معايير واقع اللجوء، خصوصاً أن أحد أسباب الانعكاسات الاقتصادية السيئة توزع 17% فقط من اللاجئين على المخيمات العشوائية، بينما ينتشر الباقون على الأراضي اللبنانية بشكل استثنائي. وهنا لا بد من الإشارة إلى الورقة التي أعدتها وزارة الشؤون وأقرها مجلس الوزراء وهي تلحظ شرطين لتوفر صفة اللجوء هما: أن تكون حياة اللاجئ في خطر وأن يكون من مناطق محاذية للبنان (من يسكن في مناطق قريبة للحدود التركية، يجدر به اللجوء إلى تركيا، وكذلك بالنسبة إلى المناطق القريبة من الأردن، علماً أن 20% من اللاجئين أتوا من حلب البعيدة جداً عن الحدود اللبنانية).

ثالثاً: يجب أن يترقب لبنان مشكلة مستقبلية ناتجة من عنصرين أساسيين: وجود آلاف

النازحين المسجلين في لبنان من عديمي الجنسية، وحصول ولادات جديدة غير موثقة. وفي مسح أجرته المفوضية العليا للاجئين وشمل أكثر من ستة آلاف مولود سوري جديد على الاراضي اللبنانية، ثبت أن 72% منهم لا يحملون شهادة ولادة رسمية، مما يطرح مشكلة الاعتراف بهم من قبل السلطات السورية ويعزز بقاءهم في الارض التي ولدوا فيها. وتجدر الإشارة هنا الى انعكاس ما تسرب من معلومات عن حرق وتلف من سجلات الأحوال الشخصية والدوائر العقارية في بعض المناطق السورية.

رابعاً: ضبط الحدود مع الخارج وضبط الوجود في الداخل بما يحفظ الأمن والاستقرار، ويضمن حق الدولة على إقليمها، وحقوق اللبنانيين على كل الصعيد.

خامساً: التعامل مع قضية النازحين الانسانية كواقع مؤقت وليس كأمر واقع دائم، ووضع الآليات التي تؤمن عودتهم الى ديارهم فور استتباب الامن جزئياً لا شمولياً، فالنزوح يصبح دون موضوع ودون سبب اذا ما استقرت منطقة وخلت من الاضطرابات ناحية من أرض سوريا الشاسعة، وهذا قرار لا خيار."

أضاف: "إن هذه المروحة من سياسة الدولة تتطلب سلطة قوية، وهذه السلطة لا يمكن البحث عنها في غياب رئيس الجمهورية، القادر بحكم موقعه الدستوري على إجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي إنقاذاً للبنانيين وللسوريين أيضاً. وهنا يجدر التساؤل: هل من أسباب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية إبقاء البلاد من دون محاور رسمي مأزون يدافع عن حقوق البلاد، وبالتالي يسمح بالعبث بالحق اللبناني، وتسهيل تمدد وتأقلم النازحين، من دون حسيب أو رقيب، تمهيداً للتوطين؟ ومن الواضح أن الجهات الدولية العاملة في لبنان "أخذة راحتها" بسبب فقدان القيادة العليا للبلاد. إن هذا الرئيس القادر من شأنه أن ينقل لبنان من حالة الفراغ والتعطيل وانحلال المؤسسات، الى حالة دولة طبيعية قادرة على اتخاذ القرارات وحماية تنفيذها، وعلى منع التوطين، الفلسطيني والسوري، والعمل على تأمين حق العودة. كما أن على المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في رفق لبنان بالمساعدات، ليبقى قادراً في الامن وفي الانماء، والا سيتحول في غفلة من الزمن الى قلعة للارهاب، ومصدراً لتيارات تكفيرية عابرة للمناطق والحدود. وإذا كان وقف الهجرة غير الشرعية مفيداً لاوروبا والغرب، الا ان هذا التصرف الجهوي يعالج جزءاً من المشكلة، ويبقى الصاعق ممكن التشغيل في أي لحظة."

وأعلن الجميل أن "لبنان لا يستطيع أن يتعامل مع ملف اللاجئين، سواء الفلسطينيين او السوريين، الا ببعد انساني، لا سياسي، وب عقلية الضيافة لا الاستثمار أو المتاجرة، لأن التعامل السياسي مستحيل بسبب دقة الوضع في لبنان المقسوم عموديا بين اصطفافين، ولأن التعامل الاجتماعي-الاقتصادي صعب بسبب هشاشة هيكل البنى التحتية في لبنان، من الماء والكهرباء والصحة والتربية، الى البنية المالية.

لكل هذه الأسباب الآنفة، ولأسباب تتعلق بخصوصية لبنان السياسية، والطائفية - المذهبية، والامنية، والبنوية، والاقتصادية- الاجتماعية، ولوجوب تحرير لبنان من كثافة اللجوء التي تفوق قدراته وقد تتحول الى عامل تفجير ومصدر ارهاب، ولارتفاع حالات الجرائم الفردية التي يعود بعضها الى بيئة اللجوء وطبيعة عيشها المفتقرة الى الحد الادنى من الرعايتين الامنية والحياتية، ولارتفاع نسبة البطالة وايضا الهجرة لدى اللبنانيين، بسبب كل ذلك، يقتضي اعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي، بحيث يصار الى اعتماد نظام ينهض على العناصر التالية:

1-تحميل المجتمع الدولي كلفة النزوح، ومد الدولة المضيفة بالتمويل اللازم لتأمين الحد الادنى لعيش لائق للمهجر، وفق آلية نافذة على أصلها دون حاجة الى مؤتمرات لحشد أصدقاء الدولة المضيفة وتسييل التبرعات.

2-إستنفار دولي لمعالجة اسباب النزوح في دولة المنشأ، وتأمين حق، لا بل واجب العودة للنازح الى بلاده.

3-في حال الاخفاق، وضع خطة لتوزيع اللاجئين على الدول القادرة على استضافتهم سكانيا واقتصاديا، بمعنى توسيع مدى استقبال اللاجئين في الجغرافيا والاقتصاد، بدل أن يكون محصورا في الدول المجاورة لدولة المنشأ. هذا التدبير العادل، يخفف الأعباء التي يتكبدها لبنان، كما بعض الدول الأوروبية وغيرها. إنها مسؤوليتنا جميعا، فلنعمل جديا وسريعا لتدارك المفاعيل الكارثية لهذه الأزمة."

وختم الجميل: "الوضع في غاية الدقة، اربعة ملايين لبناني على أرض لبنان ومليونان وثلاثمئة الف لاجئ فلسطيني وسوري. يكفي هذا المشهد وهو أوفى تعبير وأصدق تقرير. نحن أمام لحظة تاريخية، لحظة التحولات الدراماتيكية في أي اتجاه. إنها قنبلة موقوتة يمكن أن تفجر في أي لحظة. تنفجر بوجه الجميع، لبناني أو عربي أو أجنبي. في عصر العولمة، نعيش جميعنا في قرية واحدة. المسؤولية كونية. على الصعيد اللبناني، هناك ضرورة لرص الصفوف، لتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن، لتعزيز تضامن كل قوى الاعتدال، تفعيل المؤسسات الدستورية والقانونية والإدارية - بالطبع، بدءا بانتخاب الرئيس بالأمس قبل اليوم. هنالك ورشة كبيرة تنتظرنا بالكامل، مع ورش أخرى على أكثر من صعيد. المطلوب جهد جماعي يحفظ مجتمعاتنا والإنسان."

بو صعب

واعتبر بو صعب أن "لبنان يعاني أزمات متلاحقة منذ أربعينات القرن الماضي نتيجة النزوح الفلسطيني من أرضه الذي كان موقتا ونتيجة نتفكك الدولة وعدم الإتفاق على مصلحة لبنان بسبب الإختلافات السياسية الكبيرة، مما أدى الى أن يصبح الموقت دائما."

وقال: "لا شيء يبشر بأن هذه الأزمة يمكن أن تحل. وهذا يفتح بابا للأزمة الأكبر والأخطر التي نعيشها الآن، أزمة النزوح السوري. لقد أصبح عدد النازحين نصف عدد سكان لبنان تقريبا، وهذا لم يحدث في أي بلد آخر في العالم." ورأى أن "الاختلافات القائمة تؤدي الى عدم التعامل بشكل جدي مع مسألة النزوح التي خلقت كوارث أمنية واقتصادية واجتماعية وصحية وتربوية ومالية، بحيث أن لبنان لم يعد قادرا على تحمل كل هذه التدايعات."

وأضاف: "في الشأن التربوي لدينا في المدارس الرسمية نحو 250 ألف تلميذ لبناني، و450 ألف تلميذ سوري، وهناك بعض المدارس الرسمية 90 في المئة من طلابها من السوريين. وعندما توليت مسؤولياتي وضعت خطة لتأمين المدارس للنازحين لكي لا يتحولوا الى مشاريع ارهاب، فنكون بذلك نساهم في ضرب امننا واستقرارنا اقتصاديا. ولحظت الخطة تعليم كل طفل موجود على الأراضي اللبنانية، ولكن ليس على حساب الطالب اللبناني. وطلبنا من المجتمع الدولي مساعدتنا في تعليم النازحين السوريين والبدء بمساعدة اللبنانيين والمدارس اللبنانية اولا، وكانت الخطة متكاملة، وهي تشمل تمويل بناء مدارس، وتطوير المنهج لدينا ليصبح تفاعليا." وأشار الى "أن كثيرا من الأمور يعانيتها القطاع التربوي اللبناني بسبب شح التمويل.

وعندما أطلب من مجلس الوزراء رصد ملياري ليرة لترميم شبكات المياه في مدارس شبه مهترئة، يأتي الرفض بحجة أن الأموال غير متوافرة. من هنا الخطة التي وضعت مع المجتمع الدولي تنص على إيلاء المجتمع الحاضن الأهمية، لأنه يتحمل أعباء أكثر من طاقته. لقد لحظت هذه الخطة معاملة الطالب اللبناني مثل الطالب السوري، فمثلاً يدفعون رسوم تسجيل الطالب السوري ويعطونه كتباً مجانية، فنفس الشيء يجب أن يعطى للطالب اللبناني. وتأتي المساعدات الدولية الآن على هذا الأساس، خصص لنا السنة الماضية نحو ثلاثين مليون دولار ونتوقع هذه السنة نحو 90 مليون دولار. ولقد أعلن رئيس البنك الدولي خلال زيارته الأخيرة عن قرض ميسر للبنان بقيمة مئة مليون دولار مساعدات."

وقال: "لقد أعلن آخر تقرير للبنك الدولي أن لبنان خسر منذ بداية النزوح السوري الى اليوم 13 مليار دولار، 6،5 مليارات منها فقط عام 2015، وإذا اكملنا على هذا المنوال فتعلمون ماذا سيحل بالإقتصاد اللبناني حيث وصلت البطالة الى نحو 20 بالمئة."

وتناول بو صعب موضوع النزوح، فرأى أن "النازح أتى لسبب قسري، وعندما تنتفي الأسباب يجب أن يعود الى بلده، لبنان فتح ابوابه للسوريين، ومن مصلحة السوريين أن نساعدهم في العودة الى بلادهم، خصوصاً أن هناك مناطق آمنة وسيصبح هناك مناطق آمنة أكثر من الآن وصاعداً."

وختم: "تبدأ الحلول بانتخاب رئيس للجمهورية، لأن غيابها لا جدية في التعامل مع المجتمع الدولي والسياسة الخارجية، كلنا نعرف وضع الحكومة حيث الاختلاف على كل شيء. مجلس النواب شبه معطل، الوضع بغياب الرئيس ليس سليماً. يجب ان نتفاهم على اننا نريد ان نعيش كلبنانيين مع بعضنا البعض، لا احد يمكنه ان يلغي الآخر، ولهذا هناك اناس يجب ان يغيروا تفكيرهم ويفتتحووا بالشراكة الحقيقية، ولا يمكن اليوم ان نظل نعيش في ظل الأجواء التي كانت سائدة قبل عام 2005، فبعد 2005 تمت عودة قيادات كانت مغيبة ولها دورها، ويجب ان يتعاطوا معها على هذا الأساس، وهذه هي الشراكة الحقيقية، وعندما تصبح هناك قناعة بهذه الشراكة تبدأ الحلول ويتم انتخاب رئيس للجمهورية."

الصلح

وتطرق السفير الصلح الى مسألة النزوح السوري وتداعياته. وطالب الجامعة العربية "بإنشاء مؤسسة خاصة بشؤون اللاجئين السوريين تعمل جنباً الى جنب مع وزارة

الشؤون الإجتماعية لدرء المخاطر التي تداهم لبنان. وراى ان لبنان عاجز عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة للاجئين وان العمليات التي طالت بعض المناطق اللبنانية انما يؤشر الى امكانية استدراج مفاعيل الأزمة السورية الى الساحة اللبنانية. هذا ما يتطلب توافق المجتمع اللبناني على ضرورة الناي عن ازمات المنطقة وتداعياتها ووضع حد للفراغ الرئاسي وتفعيل المؤسسات الدستورية، كما يخشى انتشار اجواء من الفوضى في بعض مناطق من جنوب لبنان مما يهدد دور اليونيفيل والقرار، 1701 مما يعطي اسرائيل ذريعة للتدخل بشكل او آخر. ومما يزيد الإرباك على الساحة اللبنانية. وتناول الصلح "الشلل في عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية وفي طليعتها الفراغ في سدة الرئاسة". وتطرق الى الفساد في لبنان الذي غذاه الوجود السوري ولم تخل إدارة منه. وتعطل عمل مؤسسات الرقابة التي أصبحت صورية." ورأى أن "أبرز المكتسبات الضائعة تتمثل في عدم استكمال ملف النفط والغاز المتوافرين في المياه الإقليمية اللبنانية، وهي كميات واعدة تقدر ب 30 و40 مليار برميل نفط و122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي."

انور دركزلي

أما مدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان انور دركزلي فتناول عمل الأمم المتحدة في لبنان مع المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تلافى تداعيات أزمة النازحين السوريين، وعبر أخيرا عن دعم سيغريد كاغ ل"بيت المستقبل" وللنشاطات التي يقوم بها في هذا المجال .